مجلة بحوث
كليـــــــــــة الآداب

سلسلة إصدارات خاصة

من أسباب تنويع المعنى الدلالى فى العربية:

دراسة فى تنمية الدلالة العربية

إعـــداد
د / رمضان يوسف حسن رمضان
أستاذ أصول اللغة المساعد بجامعة الأزهر

أغسطس ٢٠١٢
http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rjfa2012@ Gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين ..... وبعد ،،،

فلقد شغلنى الحرف العربى فى لغة الضاد فاردت بعون الله أن أتناول دراسته دراسة حديثة لأبين أهميته فى تحديد المعنى ، وتنويع المعنى الدلالى فى العربية من خلال نماذج وأمثلة تطبيقية فعقدت العزم والتصميم بإرادة الله تعالى وعونه وتوفيقه على الدرس والبحث العلمى لهذه القضية وقد نضج بحثى هذا بمشيئة الله تعالى تحت عنوان : من أسباب تنويع المعنى الدلالى فى العربية دراسات لغوية فى التنمية الدلالية من خلال نماذج وأمثلة وهذا البحث فى المباحث الآتية :-

المبحث الأول: من الحروف التى تساعد على تنويع المعنى الدلالى فى العربية دراسات لغوية نماذج وأمثلة.

المبحث الثانى: من الحروف التى تجعل المعنى يشير إلى معنى دلالى آخر دراسات دلالية نماذج وأمثلة.

المبحث الثالث: من مظاهر دور الحرف فى تحديد المعنى الدلالى فى العربية نماذج وأمثلة.

المبحث الرابع: من المعانى الدلالية لحروف الجر فى العربية دراسات دلالية نماذج وأمثلة.

المبحث الخامس: من أهمية الحرف من حيث التجرد والزيادة وأثر ذلك فى تحديد المعنى الدلالى نماذج وأمثلة.

المبحث السادس: من زيادة المبنى وأهمية ذلك فى زيادة المعنى نماذج وأمثلة.

المبحث السابع: من المعانى الدلالية للحروف دراسات لغوية من خلال نماذج وأمثلة.

وهذا أكون قد وضحت القيمة الدلالية واللغوية للحرف العربى وأهمية ذلك فى نمو اللغة فأسأل الله العلى القدير أن يكون عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يكون فى ميزان حسناتى يوم الدين والله ولى التوفيق ومنه العون والسداد.

المؤلف

أ.د/ رمضان يوسف حسن رمضان

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية – بجامعة الأزهر

المبحث الأول

من الحروف التى تساعد على تنويع المعنى فى العربية دراسات لغوية من خلال نماذج وأمثلة

استأثرت قضية " التضاد " فى اللغة، باهتمام العلماء العرب منذ بدايات التأليف اللغوى، وانقسموا تجاه قبولها إلى قسمين: فريق يثبت وقوعها، ويرى أنها: " من سنن العرب فى كلامهما " (١)، " ليدلوا على اتساعهم فى كلامهم " (٢).

وفريق آخر ينكر هذا النوع من طرق التعبير فى اللغة، وإن حصل ذلك من العرب كان دليلاً " على نقصان حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس فى محاوراتهم عند اتصال مخاطبتهم (٣).

وتناول هذا الموضوع بالتأليف، مجموعة من العلماء منهم: " أبو بكر بن الأنبارى " و " أبو الطيب الحلبى " و " أبو حاتم السجستانى " و " قطرب " و " ابن السكيت " و " ابن درستويه " الذى كان يقف إماماً لمنكرى ظاهرة التضاد ويسم مؤلفه بما ينبئ عن موقفه وهو " إبطال الأضداد ".

وإذا كان تعريف الضاد محدداً بأن: " يطلق اللفظ على المعنى، لا يتعارض مع ما يحمله ويؤديه الحرف " عن " من حيث الاستعمال العام له، لأن الزيادة ما هى إلا تجاوز لحد يعتبر معياراً قياسياً، وكل ما زاد عنه اعتبر تجاوزاً له، لأن الزيادة ما هى إلا تجاوز لحد يعتبر معياراً قياسياً، وكل ما زاد عنه اعتبر تجاوزاً له، وإذا احتاج هذا الفعل – زاد – لحرف يعديه، فالأقرب، والأنسب لمعناه هو حرف المجاوزة " عن ".

أما من جهة ورود هذا التركيب بعينه ، فإن الفعل فيه ، ليس مراداً به تلك الزيادة المادية المحسوسة التى يمكن أن يعدى فعلها مباشرة ، أو الزيادة التى تدل على الاضافة على الشئ ، والتى يمكن أن يتعدى فعلها بـ "على" ، وإنما يراد به : زيادة معنوية ، دالة على معنى الرفعة فى

---

(١) الصاحبى فى فقه اللغة: ابن فارس: ١٦٦.

(٢) المزهر: السيوطى: ١/٤٠٠.

(٣) الأضداد فى اللغة: لأبى بكر: محمد بن القاسم بن محمد (ابن بشار الأنبارى)، تصحيح: محمد عبد القادر سعيد الرافعى، وزميله، مصر (المكتبة الأزهرية) ١٣٢٥هـ صـ٢.

الشرف والمجد ، وفعلها يعدى بـ "عن" كما فى "ترفعت به همته عن كذا : تعلى"(١) ، فالحرف الدرس النحوى شيئاً، سوى مزيد من الشذوذ، والخروج عن الوجه المفترض للتعامل باللغة، وهو: التعبير بأفصح، وأسلم أسلوب يوصل إلى المعنى المراد.

وضده (٢) ليؤدى هذا اللفظ – فى كل حالة – المعنى الموجه إليه ، ومختلفاً عن معنى آخر يؤديه فى حالة أخرى، دون الاعتماد على جزء آخر من أجزاء التركيب، ودون أن يكون وراء احد المعنيين المتضادين أى نوع من المجاز فى استعمال هذا اللفظ، فإن هذا التعريف – والحالة هذه – ينطلق من النظر إلى اللفظة وهى مجردة عن بقية أجزاء الجملة، خارجة عن السياق، والتركيب الحى الذى يعتبر المجال الفعلى للتعامل مع الألفاظ، ومعانيها، ومن ثم الحكم عليها .

وعند دراسة بعض مما حكم عليه بأنه يقع ضمن دائرة التضاد، وجد أنه قد تم انتزاعه من تركيبين، مختلفين فى علاقتهما التضامية مع الألفاظ الأخرى، والتى غالباً ما كانت أحرف جر ، وتم الحكم عليها بأنه يدل عليها بأنه يدل على " معنيين ضدين دلالة مستوية"(٣) .

وتم نقل هذه الألفاظ، على اختلاف استعمالها، من مجال التراكيب إلى المجالات المعجمية، ووضع أمامها، وهى مفردة، كل المعانى التى أدتها وهى فى السياق، وأصبح المعنى الجامد يقف جنباً إلى جنب مع المعنى الحى، وأصبحت المعاجم تحمل بين مادتها نص المادة وإلحاقها أحياناً بكلمة " ضد" التى حفزت العلماء على تتبع هذا النوع والتصنيف فيه، والتسابق إلى اكتشاف الجديد وإضافته إليه، وبدأ لتدرج به من البضع، إلى المئات من الكلمات، ولعل أهمها مراعاة الاختلاف البيئى والتطور الدلالى، فكثيراً مما عد من هذا النوع وجد " نتيجة التطور فى الاستعمال، ونتيجة الجديد فى الدلالة"(٤) أو نتيجة لاختلاف البيئات اللغوية للفظة الواحدة ثم تداخل هذا الاستعمال (٥) بعد ذلك مع المحافظة على المعنى الدلالى للكلمة فى كل بيئة، وحادثة "ثب"(٦) أوضح

---

(١) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: ١٣٢.

(٢) فقه اللغة: على عبد الواحد وافى، مصر (دار نهضة مصر) ط ٨ ص ١٩٢.

(٣) البلاغة وقضايا المشترك اللفظى: عبد الواحد حسن الشيخ، الإسكندرية (دار شباب الجامعة) ١٩٨٦ ص١٠٩.

(٤) التطور اللغوى التاريخى: د. إبراهيم السمرائى، بيروت (دار الأندلس) ط ١٩٨١:٢ ص ٩٨.

(٥) انظر: التضاد فى ضوء اللغات السامية: د. ربحى كمال، بيروت (دار النهضة العربية) ١٩٧٥ ص ١٢ .

(٦) انظر: الأضداد فى اللغة: ابن الانبارى: ٧٧، الصاحبى: ابن فارس: ٢٢ ؛ المزهر : السيوطى: ٣٩٦/١.

دليل لما يمكن أن تقوم به البيئة اللغوية من دور فى التضاد.

وإذا كانت الدراسات الأولى قد تناولت هذا الموضوع، واختلفت الآراء فيه بين مؤيد لوقوعه، ومعارض له، واتخاذ اللفظة وهى، مفردة، منعزلة عن السياق اللغوى، مجالا للدراسة، فإن تناوله من خلال سياق متكامل، وما يمكن أن تؤديه الألفاظ من معنى متضاد، نتيجة لما يضامها من عناصر لغوية أخرى، - وحروف الجر خاصة – لم تتسم بالتناول الشامل ، والكافى، عند جل من تناول الدراسات اللغوية عامة، والنحوية – السياقية – على وجه الخصوص، وهو ما سيحاول الباحث إيضاحه، من خلال بعض النصوص التى تم استخلاصها من كتب الأضداد، وبعض المصادر الأخرى، والتى يقوم فيها حرف الجر بوظيفة إيجاد التضاد فى المعنى، عكس ما يرى الذين أثبتوا معنى التضاد في استعمال الصيغة الفعلية.

تستعمل حروف الجر للقيام بوظيفة شكلية فى ترابط، وتداعى جزاء الجملة، فيؤتى بها لغرض إيصال الأفعال التى تقصر عن الوصول إلى مفعولها، أو تكون متعدية فى استعمال، وغير متعدية فى استعمال آخر، يختلف معنى عن الحالة الأولى، نتيجة لما يتطلبه هذا المعنى من حرف يساعد فى توجيه معنى الجملة كاملة نحو المعنى المراد.

وقد يقبل الفعل فى هذه الحالة عدداً من أحرف الجر، تختلف فى معناها عن بعضها مما يساعد فى اختلاف المعانى الكاملة للجملة، على الرغم منبقاء عناصرها الأخرى، كما هى، ونقلها إلى معنى مضاد

نماذج وأمثلة للحرف الجر التى تساعد فى تضاد المعنى فى العربية نماذج وأمثلة

للمعنى الذى كانت تؤديه فى الأسلوب باستعمال الحرف الآخر .

ويأتى فى مقدمة أحرف الجر التى تساعد فى تضاد المعنى – مع بعض الأفعال – حرفا الجر "عن" و"على" عند استبدال أحدهما بالآخر، مع الجمل التى تضمر فى تركيبها أفعالاً يمكن بأنها حيادية "مستعملة فى معنى وسط" (١) من جهة الدلالة على السلب، أو الإيجاب....

من ذلك :

---

(١) كلام العرب: من قضايا اللغة والنحو: د. حسن ظاظا، بيروت (دار النهضة العلمية) ١٩٧٦ ص ١١٢.

"جبا" الذى يمكنه بمضامة الحرفين السابقين أن يؤدى معنى وضده فـ : "جبأ" عنه... ارتدع وخنس : هاب، وجبأ على القوم طلع عليهم مفاجأة... وجبأ عن الشئ: توارى"(١).

و "جزم" : فـ "جزم على الأمر... عزم، وجزم عنه: جبن وعجز، وجزم على كـذا وكـذا أوجبه" (٢).

وكذلك الفعل : حاز إذ أن معنى: " تحوز عنه: تنحى وانفرد.....، وانحاز لرجل إلى القـوم بمعنى تحيز إليهم : أى مال إليهم، وانحاز عن القوم: اعتزلهم، وانحاز على كذا : جمع نفسه وأكب عليه" (٣).

والفعل حن حيث إن : " حن عنه شره.... :كفه وصرفه، وحن عليه...: أشفق، وحن عنـه : صد"(٤)

والفعل : طلع، فـ " طلع علينا فلان: هجم، وطلع عنا: غاب"(٥) وإن كان التضاد فى هـذا التركيب قد ألصق بالفعل، وعد "طلع" من الأضداد.

فقد ذكر أبو الطيب الحلبى أن: " من الأضداد: الطلوع، يقال : طلعت فى الجبـل، إذا أقبلـت فيه، وطلعت إذا ادبرت عنـه، وطلعت على صاحبى إذا أقبلت عليه. وطلعـت عنـه والمصـدر الطلوع ....

ومن ذلك وقال ابو زيد : يقال طلعت على القوم، أطلع طلوعاً، إذا غبت عنهم حتى لا يروك، وطلعت إليهم(٦): إذا أقبلت إليهم (١ ظظظظظ) حتى يروك. وقال الأثرم: سمعت أعرابياً من كلب يقول : طلعت على صاحبى، إذا أقبلت عليه، وطلعت عن صاحبى إذا أدبرت عنه" (٧).

---

(١) معجم الأفعال المتعدية بحرف : المليانى : ٣٠؛ انظر: تاج العروس: الزبيدى: ٤٩/١: " جبأ".

(٢) المصدر نفسه: ٣٤؛ تاج العروس الزبيدى: ٢٢٨/٨: "جزم".

(٣) المصدر نفسه: ٦٩؛ تاج العروس الزبيدى: ٣٠/٤ –٣١ : "جوز".

(٤) المصدر نفسه: ٦٨؛ تاج العروس الزبيدى: ١٨٥/٩: "حنن".

(٥) المصدر نفسه: ٢١٨؛ تاج العروس الزبيدى: ٤٤٠/٥: "طلع".

(٦) فى تاج العروس للزبيدى: ٤٤٠/٥: " عليهم" بدل " إليهم"

(٧) الأضداد فى كلام العرب: لأبى الطيب: عبد الواحد بن على اللغوى الحلبى، تحقيق: د. عزه حسن، دمشق (المجمع العلمى العربى) ١٩٦٣ ج ١ ص ٤٥٨ – ٤٥٩.

وإن كان نقل أبى الطيب عن أبى زيد فى استعمال " علـى" عنـد الغائـب، يخـالف بقيـة الاستعالات، وقد ظننا – أول الأمر – أنه من قبيل خطأ وقع من الناسخ، أو الطباعة، لكن وجـدنا الزبيدى ينص على أن ابن السكيت رواها كذا، ومن ذلك قال :

" قال ابن السكيت: طلعت على القوم إذا غبت عنهم، صحيح، جعلعلىفيه بمعنى عن، كقولـه تعالى: "إذا اكتالوا على الناس " (١) معناه: عند الناس، ومن الناس، قال: وكذلك قال أهل اللغـة أجمعون " (٢).

وإن كان استعماله مع على لا يكون إلا بمعنى الظهور، والانكشاف، ولا مكـان للاسـتتار، والمغيب فيه، والقرآن الكريم يقول "وما كان الله ليطلعكم على الغيب" (٣)، و"لو اطلعت علـيهم لوليت منهم فراراً" (٤)، ومن ذلك و "لاتزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم" (٥) .

ومن هذه الأفعال "طاب" فاستعماله متعدياً بحرف الجر "على" يضاد معنى جملته حين يعـدى ببحرف الجر " عن" فالاستعمال يوضح أن: " طابت نفسه على كذا : تركته راضية" (٦)

ومن ذلك " على ع"علق التماع عن الدابة أنزله" وعلاه على الحمار: رفعه على ظهره" (٧).

ومن ذلك ومثله " كلل عليه بالسيف: هجم، وكلل عنه: أحجم (ضد): جبن" (٨) وجعل مـن الأضداد الفعل "يجر"، على الرغملامن أن التضاد ناتج عن استعمال الأحرف، فقد ذكر أبو الطيب أن: " من الأضداد، أبو عمرو الشيبانى يقال: قد تياجروا على الطريق، أى : تتبع بعضهم بعضـاً على الطريق، وتياجروا عن الطريق، أى عدلوا عنه" (٩) .

---

(١) سورة المطففين: الآية ٢.

(٢) تاج العروس: للزبيدى ٤٤٠/٤: " طلع".

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٧٩.

(٤) سورة الكهف: الآية ١٨.

(٥) سورة المائدة: الآية ١٣.

(٦) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: ٢٢١؛ وانظر : تاج العروس: ٣٥٩/١.

(٧) المصدر نفسه: ٢٤٨؛ وانظر تاج العروس: ٢٥١/١٠.

(٨) المصدر نفسه: ٣١٧؛ وانظر: تاج العروس : الزبيدى ١٠٢/٨، ولم يثبت استعمال " على".

(٩) الأضداد فى كلام العرب: لأبى الطيب الحلبى: ٦٨٧/٢.

وإن كان الزبيدى قد أثبت ما فى القاموس وهو الاستعمال بالضميمة " من" فقط وذكر أن هذا الفعل " قد أهمله الجوهرى والصاغانى وصاحب اللسان وأكثر أئمة الغريب" (١).

ومن المحتمل أن يكون هناك تداخل على المؤلف أو المحقق – نتيجة للتصحيف – بين هذا الفعل، والفعل "نحر" الذى يتداخل معناه مع ما ذكر سابقاً.

فـ " انتحر (القوم على الأمر) إذا(تشاحوا عليه) وحرصوا (فكاهد بعضهم ينحر بعضاً) أى يقتل (كتناحروا)، و " تناحروا عن الطريق: عدلوا عنه" (٢) .

وفى المستدرك عليه: "تناحروا على الطريق وغيره إذا تتابعوا عليه" (٣) .

كما اعتبر الفعل "راغ" من الأفعال ذات المعنى المتضاد التى تؤدى معنيين مختلفين بصيغتها هى، لا بواسطة السياق، وما يحمله من ضمائم توجه المعنى نحو التضاد، فقد "قال قطرب: (راغ حرف من الأضداد) يقال : راغ فلان على القوم : إذا أقبل عليهم، وراغ عنهم: إذا ولى عنهم وذهب" (٤).

ومن ذلك

وتبعه فى هذا أبو الطيب، وعده "من الأضداد، يقال :راغ عليهم، أى أقبل عليهم وأتاهم، وراغ إليهم أيضاً، يروع روغاً. وفى التنزيل: " فراغ عليهم ضرباً باليمين " (٥)، أى أقبل عليهم. وقال: " فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين" (٦) أى أتى أهله .ويقال: راغ عنهم، أى ذهب عنهم" (٧) .

فهم بهذا يلصقون المعنيين المتضادين " أتى، وذهب " بصيغى الفعل " راغ دون أن ينتبها إلى اختلاف الحرف المعدى فلا الآيتين من جهة والأمثال التى جاءا بها، وهو ما وقع فيه

---

(١) تاج العروس: الزبيدى : ٦/٣.

(٢) المصدر نفسه : ٥٥٧/٣.

(٣) المدر نفسه ٥٥٨/٣؛ وانظر : معجم الأفعال المتعدية بحرف : الملياني : ٣٧٠.

(٤) الأضداد فى اللغة : ابن الأنبارى : ١٣٢.

(٥) سورة الصافات: الآية ٩٣.

(٦) سورة الذاريات: الآية ٢٦.

(٧) الأضداد فى كلام العرب: لأبى الطيب الحلبى: ٣٢٨/١ – ٣٢٩؛ وانظر: التضاد فى ضوء اللغات السامية د: ربحى كمال : ص ١٦ وهـ ٤ ص ٨١.

أيضاً صاحب "معجم الأفعال...." حين سوى فى تفسيره المقابل للتركيب المشتمل على الحرف "عن" بين ذهب، وأقبل، من جهة، وبين استعمال " عن "و" على" فى التركيب من جهة أخرى، قال: " راغ يروغ ... عن الشئ: مال : حاد: ذهب: أقبل...."(١) ومثل معاملة الفعل "راغ" عوامل اسم الفاعل " ظاهر" الذى ينص اللغويون على أنه "(حرف من الأضداد): يقال: هذا الكلام ظاهر عنك، أى زائل عنك، ويقال : النعمة ظاهرة عليك، أى لازمة لك، وقال أبو ذؤيب:

وعيرها الواشون أنى أحبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

أى زائل عنك"(٢) .

وبمثله " قال أبو حاتم، يقال: النعمة ظاهرة عليه، أى لازمة له بادية عنده، والعار ظاهر عنه، أى زائل عنه ساقط، ومنه قول أبى ذؤيب: (وأنشد البيت السابق)..... أى زائل ساقط عنك"(٣).

دراسة هذه النصوص

ومن خلال هذه النصو، يمكن القول: أن تراكيبها تحتوى على فعل – أو ما يؤداى معناه ويقوم مقامه، وتنطبق عليه شروطه – ومفعوله، بينهما وسيلة رابطة بينهما، وأن جزأى الجملة السابقين لا يختلفان فى كل تركيب، بينما يتغير الرابط بينهما، فهو "على" مرة، و"عن" مرة أخرى، وتؤدى هذه الجمل معن متضادة لبعضها ومبعث هذا التضاد فى الحقيقة، ليس الفعل، كما يرى أصحاب القول بالتضاد، وإنما مبعثه تغير حرف الجر – الموصل – وما يحدثه من تنويع فى دفع المعنى المحايد للفعل كما قدمنا – إلى أن ينحاز "إلى طرف قصى بالنسبة للمعنى الوسط الذى كان عليه أولاً (٤).

فهو ينحاز إلى جهة المفعول، ويصبح المعنى لصيقاً بالمفعول – أو ما يمكن أن يطلق عليه " الصالحة "، بوجود الحرف " على "، بينما يميل إلى الابتعاد عن المفعول، وزواله عنه، بوجود حرف المجاورة "عن".

---

(١) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: ١٤٤.

(٢) الأضداد فى اللغة: ابن الأنبارى : ٤٦– ٤٧.

(٣) الأضداد فى كلام العرب: لأبى الطيب الحلبى: ٤٧٨/١.

(٤) كلام العرب. د. حسن ظاظا: ١١٢.

فالتضاد بهذا نتاج استعمال الحرف ، وليس للصيغة فيه دور. ومثلما تتضاد معانى الجمل باستخدام الحرفين "عن" و"على"، تتضاد – غالباً – معانى الجمل التى يتبادل فى تركيبها الحرفان "عن" و" إلى" فتؤدى "عن" الحرف "إلى توجيهاً للمعنى نحو الميل إلى الشئ، والاقتراب منه، متشابهة فى ذلك مع الحرف "على" غى أغلب الاستعمالات كما يتضح فى بعض الأمثلة التى أثبتت ، من ذلك :

" تولى ": يأتى هذا الفعل متعدياً مباشرة، ولازماً، متعدياً بحرف الجر " عن" و"إلى".

من أهمية السياق فى تحديد المعنى الدلالى

ويؤدى السياق المشتمل عليه معنى متضاداً فى كل استخدام – عن بقية الاستخدامات الأخرى، إذا اختلفت طريقة التعدى ووسيلتها، ف " تولاه: اتخذه ولياً، "لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم"(١).

وتولى إليه: أقبل (ثم تولى إلى الظل) (٢)، وتولى عنه: أعرض.... وفى التعدى بعن يقتضى معنى الإعراض، وترك القرب" (٣). ومنه أيضاً، الفعل" ذهب" الذى يؤدى وعنى الاتجاه، واستعماله متعدياً بإلى يشير إلى الاتجاه نحو الشئ، وإرادته، بينما تعديته بعن تجعله مضاداً للمعنى الأول،ويصبح مشيراً إلى الابتعاد عن الشئ، وتركه ومجاورته، وفى شرح خطبه (المفصل): " ذهبت إليه: إذا قصدته، وذهبت عنه: إذا أعرضت عنه"(٤).

وفى الكتاب العزيز: " ثم ذهب الى أهله يتمطى"(٥) بالمعنى الأول، و " فلما ذهب عن إبراهيم الروع " (٦) بالمعنى الثانى.

وأدى هذان الحرفان الأثر نفسه مع الأفعال:

لجأ : فـ " تلجأ إليه": التجأ، وتلجأ إليه: استند، وتلجأعنه: عدل إلى غيره"(٧).

شخص : فـ " شخص عن قومه: خرج عن قومه: خرج منهم، وشخص إليهم: رجع" (٨) .

---

(١) سورة الممتحنة: الآية ١٣.
(٢) سورة القصص: الآية ٢٤.
(٣) الكليات: لأبى البقاء الكفوى: ٩٧/٢.
(٤) شرح المفصل: ابن يعيش: ١٠/١.
(٥) سورة القيامة : الآية ٣٣.
(٦) سورة هود: الآية ٧٤.
(٧) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: ٣٢٣.
(٨) المصدر نفسه: ١٧٤.

صدر : فـ "صدر القوم إلى المكان: صاروا إليه، وصدروا عن المكان: رجعوا عنه" (١) وتركوه.

كرز: فـ "كرز.... إليه: التجأ ومال.... وكارز إلى كـذا: بادر إليه... وكارز عنه: هرب وفر" (٢).

مال: " إلى الشئ: أقبل إليه وعدل إليه: أحبه، ومال عنه: عدل عنه " (٣).

والتضاد نفسه ناتج فى " عدلت إليه، وعنه " (٤)، فـ " عدل....إليه : رجع، وعدل... عنه: حاد " (٥).

وتؤدى الضميمة " من تغييراً فى معنى التركيب الذى تدخله – مع بعض الأفعال – عند استعمالها مقابلة للضميمة "إلى" كما فى :

غرض التى يرى أصحاب القول بالتضاد أنها: "حرف من الأضداد، يقال: غـرض الرجـل غرضاً: إذا ضجر من الشئ وملّه، وغرض غرضاً إذا اشتاق إليه وأراده.

فأما معنى الضجر ، فأنه لا يحتاج فيه إلى شاهد لشهرته عن الناس، وأما معنى الآخر، فإن أهل اللغة أنشدوا فيه:

من ذا الرسـول ناصـح فمبـلغ عنى عليـة غير قيـل الكاذب

إنى غرضت إلى تناصف وجهها غرض المحـب إلى الحبيب الغائب

معناه اشتقت إلى وجهها" (٦).

وعلى الرغم من استغنائه عن ذكر الحرف، فى المثالين، إلا أن تفسيره يدل على أنـه أراده، وذلك من خلال التفريق بين المعنيين، فى التفسير. ونجد " الحلبى" اوضح فى تبيين طرق استعمال الفعل، يقول:

---

(١) المصدر نفسه : ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه : ٣١١.

(٣) المصدر نفسه : ٣٥٨.

(٤) الكليات : أبى البقاء: ١٦٠/٥.

(٥) المصدر نفسه : ٢٣٠.

(٦) الأضداد فى اللغة: ابن الأنبارى: ٩٠ – ٩١ ؛ وانظر : لسان العرب: ابن منظور: ٥٨/٣: "غرض"؛ الكامل: المبرد ٢١/١ وروى: " غير قول..." بدل: قيل.

"يقال: غرضت من كذا وكذا... إذا مللته، وضاق صدرك به، ويقال أيضاً: غرضت إلى لقائك، أغرض غرضاً، إذا اشتقت إلى لقائه، وما أغرضني إليك: أى ما أشوقني. ومنه قول الشاعر:

إني غرضت إلى تناصف وجهها" (١)

كما أدى هذان الحرفان معنى التضاد فى الفعلين "هال" و "فزع" فـ: "هلت منه: فزعت منه" (٢) وغالباً ما يكون مؤدياً معنى الخوف، والاضطراب، المؤدى إلى الابتعاد عنه، و"هلت إليه: فزعت إليه" وأتيت ناحيته نصرته، أو معاونته على أمر ما، ولعل إعطاء معنى "ابتداء الغاية" لـ " من" وانتهائها لـ "إلى" مؤشر لما يمكن أن يؤديا فى جملهما من معانى متضادة.

وجاء تضاد معنى السياقات التى يتبادل فيها الحرفان "إلى" و"على" قليلاً، على نحو ما ورد فى تعديته الفعل:

" أغار " وإفادته معنى النصرة مع استعمال " إلى "، ومعنى إيقاع الأذى مع استعمال " على " إذ يقال:

" أغار الرجل على القوم ، من غارة الخيل ، وهى جماعتها إذا أغارت " (٣) أى " دفع عليهم الخيل "(٤) " إذا قصدهم مغترين فقتلهم، وسلبهم، وانتهبهم " (٥) .

فاستعمال "على" مقصور على الحاق الأذى بالمفعول، على العكس من "إلى" و "الباء" فمعنى: "أغار" فلان (ببنى فلان، جاءهم لينصروه) ويغيثوه (وقد يعدى بإلى). فـ "يقال أغار فلان إلى بنى فلان إذا أتاهم لينصرهم، أو ينصروه"(٦) فتدل حينئذ على معنى " أغاثهم، وأعانهم، وقاتل عنهم".

---

(١) الأضداد فى كلام العرب: أبى الطيب الحلبى: ٢/٥٢٤- ٥٢٥.

(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف: المليانى: ٤٤٥.

(٣) المنجد فى اللغة: لأبى الحسن: على بن الحسن الهنائى: "كراع" تحقيق: أحم دمختار عمر، وزميله، القاهرة (مطبعة الأمانة) ١٩٧٦ ص ١٣٠.

(٤) تاج العروس : الزبيدى : ٣ / ٤٥٨: "غور" .

(٥) الأضداد فى اللغة: ابن الأنبارى: ٣٢٢.

(٦) النوادر فى اللغة: لأبى زيد : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى، تصحيح: سعيد الخورى الشرتونى، بيروت (المطبعة الكاثوليكية) ١٨٩٤ ص ١٠٠.

والفعل حدأ، الذى جعل من الأضـــداد وهو منها بعيـــد، فقد نقل التـــاج "عن أبى زيد... حدئ (إليه) حدأ (لجأو) يقال حدئ (عليه) إذا (غضب)..... فهو من الأضـــداد مســـتدرك علـــى المصنف" (١) لأنه لم يلحق به كلمة "ضد".

وفى معجم الأفعال... "حدئ إليه.... عطف: نصره ومنعه من الظلم.... وحدئ إليـــه: لجـــأ، وحدئ عليه: غضب (ضد)..." (٢).

كما يؤدى هذا الدور حرف "اللام" الذى يقارب معناه، معنى الحرف الســـابق "إلـــى" فيجعـــل المعنى – مع بعض الأفعال – مضاداً للمعنى الحاصل مع "على" كما فى :

" أجرى له الحساب: قيده له، وأجرى عليه الحساب: قيده عليه "(٣).

و "غضب عليه..... سخط ولم يرض، وغضب له: غضب على غيره" (٤) "مـــن أجلـــه، وذلك (إذا كان حياً) فإنه كان ميتاً استبدلت اللام بالباء، وقيل (غضب به) (٥).

و "قضى له القاضى، وعليه"(٦)، فالأولى تفيد معنى جعل الحكم فى صالحه، بينمـــا تفيـــد الثانية معنى جعل الحكم فى صالح غيره – عادة – والمعنيان متضادان، ولا فارق بين التركيبين، سوى تغير الحرف المعدى للفعل.

كما يتغير المعنى – يتضاد – مع بعض الأفعال التى تقبل التعدى بالحرفين "مـــن" و "علـــى"، عند استبدال أحدهما بالآخر ، فى السياق نفسه، على نحو ما فى تضاد معنى الجملة المحتوية علـــى الفعل "أشفق" فـ: "أشفقت عليـــه إذا خشيت عليه ، وأشفقت منـــه إذا حذرته" (٧) و "خفت منـــه خوفاً يرق القلب، ويبلغ منه" (٨). وكذلك الحال مع الفعل خاف الذى يتضاد معناه فى : خاف

---

(١) تاج العروس: الزبيدى : ٥٦/١: "حدأ".
(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف : الملياني: ٤٦.
(٣) المصدر نفسه : ٦٦.
(٤) المصدر نفسه: ٢٥٩.
(٥) المصدر السابق: ٤١٢/١: "غضب". وانظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٤/١.
(٦) معجم الأفعال المتعدية بحرف: الملياني: ٢٩٧.
(٧) شرح المفصل: ابن يعيش: ١٧/١.
(٨) المصدر السابق : ١٨١.

عليه، خاف منه.

كما أن استبدال الحرف "عن" بالباء يحدث الأثر نفسه فى معنى الجملة، التى يقبل فعلها التعدى بالحرفين، من ذلك:

" أبهه بكذا: اتهمه، وتأبه عن كذا تنزه وتعظم"(١).

"احتفظ بالشئ، وتحفظ به: عنى بحفظه.... وتحفظه عنه ومنه: احترز" (٢).

"حمضت... الإبل: رعت الحمض... وحمضت عنه: كرهته، وحمضت به: اشتهته"(٣)

"شغله..... بكذا: جعله مشغولاً به، وشغله عنه:ألهاه" (٤).

"(قام بالمكان إقامة)..... (دام) و ..... لبث"(٥)، وكذلك: "أقاموا بالدار" (٦) لكن: "أقاموا عنها: ظعنوا" أى: رحلوا وتركوها.

لهى "بالشئ: لعب به وتشاغل وغفل به عن غيره: أولع به و... عن الشئ: غفل عنه وترك ذكره وأضرب عنه... ويقال: تلهيت به: تروحت بالإقبال عليه، وتلهيت عنه: تروحت بإعراض عنه"(٧).

كما أن الأفعال التى تتبادل عليها وسيلتا التعدية "فى" و "من" تؤدى جماتاه معنيين متضادين نتيجة لتغير حرف الجر الموصل للفعل، من ذلك: الفعل "خرط": "انخرط فى المكان، دخل مسرعاً، وانخرط من المكان: خرج" (٨).

وكذلك "نصل".

فـ "نصل الخضاب من اللحية: سقط منها، ونصل السهم فيه: ثبت فلم يخرج، من الأضداد" (٩).

---

(١) المصدر نفسه: ٧.
(٢) المصدر نفسه: ٥٩- ٦٠.
(٣) المصدر نفسه:٦٥.
(٤) المصدر نفسه: ١٨٠.
(٥) تاج العروس: الزبيدى: ٣٥/٩.
(٦) المصدر السابق: ٣٠٦.
(٧) المصدر نفسه: ٣٣٤- ٣٣٥.
(٨) المصدر نفسه : ٧٧ .
(٩) المزهر: السيوطى: ٣٩٣/١.

وكذا الأمر عند استخدام الحرف "عن" مقابل الحرف "فى" ولأهمية استخدام الحرف فى إيجاد المعنى المتضاد، اختلف المعنى فى الجملة القائمة على الفعل "رغب" حسب الحرف المستخدم فـ "رغب فى الشئ" يعنى ميلان النفس إليه واشتهائها له.

"ورغب عنه" يعنى نفور النفس منه، وتركها له برضاها. ولإرادة ملاحظة المعنيين، استخدم هذا الفعل فى المحل الذى يراد منه الإحاطة بالمعنيين، غير مصاحب لحرف بعينه، وإنما ترك تقديره مراعاة لكل حالة.

وبتتبع هذا الفعل فى استخداماته القرآنية وجد أنه يضام الحرف المعدى له سواء أكان المعنى محبباً أم منفراً، فقد قال تعالى: "ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه" (١)، وقال:: "أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم"(٢)، وقال: "إنا إلى ربنا راغبون"(٣)، و "إنا إلى الله راغبون" (٤).

لكنه ترك فى قوله تعالى: "وما يتلى عليكم فى يتامى النساء التى لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن"(٥).

فالتركيب مختاج لحرف الجر لا محالة، ولذا قدر: " فى أن، أو عن، على خلاف فى ذلك بين المفسرين " (٦)، وتركه هنا لناحية بلاغية، وذلك بمراعاة مقتضى الحال، ليتماشى الحكم الناتج عن الآية مع حالتين:

حالة: أولئك الذين يرغبون فى نكاحهن وسترهن لكنهم لا يستطيعون دفع مهورهن، لفقرهم، وعدم قدرتهم على ذلك على الرغم من الرغبة المتوفرة لديهم فى نكاحهم.

وحالة: أولئك الذين يتعففون من الأقتراب بهن، لأنهن فقيرات مستضعفات، أو لأنهن دميمات الشكل.

وللغرض نفسه – أى توظيف السياق حسب المعنى المراد وتوجيهه لأكثر من جهة من جهات

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٣٠.
(٢) سورة مريم: الآية ٤٦.
(٣) سورة القلم: الآية ٣٢.
(٤) سورة التوبة: الآية ٥٣.
(٥) سورة النساء: الآية ١٢٧
(٦) مغنى اللبيب: ابن هشام: ٢٨٢؛ وانظر: ص ٧٨٨؛ وانظر: الصاحبى:ابن فارس: ١٩٧.

فهم المعنى- ترك الشاعر الحرف المعدى فى قوله:

ويرغب أن يبنى المعالى خالد ويرغب أن يرضى صنيع الألائم(١)

فالتركيب يفرض وجود الحرفين- كل فى شطر - لأنه بوضعه هذا يجمع بين نقيضين، جرت العادة على عدم اجتماعهما، لأن من يبنى المعالى لا يرضى أفعال اللئام، والعكس، كما أنه لا يسمح بوجود حرف واحد من الحرفين، فى الشطرين، للسبب نفسه.

لكن إن قدر "فى" فى الشطر الأول، و "عن" فى الشطر الثانى كان معنى السياق مدحاً، وإن عكس تقدير الأحرف بأن قدر "عن" فى الصدر، و "فى" فى العجز انقلب المعنى إلى ضد التقدير الأول، وأصبح ذماً، وفى كلتا الحالتين تتضاد أجزاء البيت فى المعنى، ولا مجال لإيجاد هذا التضاد بغير الحرف.

ومما أدخل فى الأضداد - وهو عنها بعيد - الفعل: "انقبض" يقول أبو الطيب: "من الأضداد الانقباض. قال النورى: يقال: انقبض فى حاجته، إذا أسرع فيها. وانقبض: إذا أبطأ فيها. وقال أبو حاتم: انقبضت فى الحاجة، أى مضيت فيها مجداً. قال: وكان الأصمعى كثيراً ما يقول للذى يرسله فى حاجته: انقبض فى حاجتك"(٢).

فالتضاد ناتج عن اختلاف الحرفين "فى" و "عن" وليس من معانى الفعل الكامنة فيه.

ومثله ما جاء فى " المزهر " حول اعتبار الفعل " رجا " لفظ من ألفاظ التضاد، لأن " الرجاء للرغبة والخوف "(٣). وحقيقة الأمر: أن " الرجاء " إذا أطلق لم يكن إلا بمعنى التوقع والأمل فى شئ محبب إلى القلب يمكن حصوله.

أما دلالته على الخوف: فليست من لوازم معناه، بل هى ناشئة عن السياق الذى يضيف له حرف نفى مسلط عليه، وربما وصل إلى التضاد من طريق طويل من التفسير، لأن الأصل فى إلصاق هذا المعنى (الخوف) بالفعل هو: ما ورد من آراء للمفسرين عند تناولهم بالتفسير لآيات من القرآن الكريم جاء فيها هذا الفعل منفياً، فقد قال أبو حاتم: الرجاء يكون طمعاً، ويكون

---

(١) المصدر نفسه: ٦٨٢.

(٢) الأضداد فى كلام العرب: الحلبى: ٢/٥٨٤-٥٨٥.

(٣) المزهر: السيوطى: ١/٣٨٨.

خوفاً.... وفى القرآن الكرم : "ويرجون رحمته"(١) فهذا فى معنى الطمع.

وفيه: "وما كنت ترجو أن يلقى إليك الكتاب إلا رحمة من ربك"(٢) "أى تطمع"(٣). لكن الفراء يرى فى الفعل رأياً آخر ويرفض معنى الخوف فى الفعل مجرداً عن الضمائم يقول:

"قال بعض المفسرين: معنى ترجون : تخافون. ولم نجد معنى الخوف يكون رجاء إلا ومعه جحد. فإذا كان كذلك كان الخوف على جهة الرجاء والخوف، وكان الرجاء كذلك، كقوله تعالى: "قل للذين آمنوا يغفروا
للذين لا يرجون أيام الله " (٤)، هذه: للذين لا يخافون أيام الله، وكذلك قوله: " ما لكم لا ترجون لله وقاراً "(٥): لا تخافون لله عظمة. وقال الراجز:

---

(١) الإسراء: ٥٧.

(٢) القصص: ٨٦.

(٣) الأضداد فى كلام العرب: الحلبى: ١/٢٩٠.

(٤) سورة الجاثية: الآية ١٤.

(٥) سورة نوح: الآية ١٣.

المبحث الثانى

من الحروف التى تجعل المعنى يشير إلى معنى دلالى آخر مضاد

دراسات لغوية نماذج وأمثلة

ورد فى بعض كتب اللغة، تأويلات لبعض التراكيب، التى يرى أنها غير منسجمة فى علاقة مفرداتها، المكونة لها، نتيجة لاختلاف التضام بين فعل من الأفعال، وواسطته إلى مفعوله، أطلق عليها عبارة – تحاول أن تضفى نوعاً من القبول – لهذا التركيب، وهى: " محمول فى المعنى على ضده "، أو " نقيضه " الذى – غالباً ما – يكون فى علاقة توافقية تامة مع الحرف المعدى للفعل المحمول.

فما هى حقيقة هذه الظاهرة؟، وما مدى قابلية اللغة لها؟، بادئ ذى بدء، تجدر الإشارة إلى أن ما جاء من هذا النوع من التراكيب، قليل جداً – حتى أن إطلاق لفظ " الظاهرة " عليه، هو نوع من التجاوز – ولا يكاد يزيد على بضعة نصوص تدور بين كتب النحويين يأخذها اللاحق عن السابق.

ويكاد يكون قول القحيف العقلى:

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها (١)

أشهر نص فى ذلك، والباعث الأساسى فى إيجاد هذا النوع من التأويل.

وذلك أن الفعل " رضى " جاء غالب الاستعمال القرآنى متعدياً بحروف جر مخلفة، لم تشمل على هذا الحرف، وكن استعماله متعدياً بالحرف " عن " هو الأكثر (٢)، بالنسبة لكل استعمال على حدة؛ كما فى قوله تعالى: ﴿ يرضى الله عنهم

---

(١) الكامل: المبرد: ٣١٥/١، ٨٢/٢؛ مغنى اللبيب: ابن هشام: ١٩١، ٨٨٧؛ رصف المبانى: المالقى: ٣٧٢؛ المخصص: ابن سيده: ٦٥/١٤؛ تاج العروس: الزبيدى: ٥١/١٠: " رضو "؛ أدب الكاتب: ابن قتيبة: ٥٣٧.

(٢) ورد متعدياً مباشرة (١١) مرة، وبـ " عن " ١٣ مرة، وبالباء ٧، وباللام ٤ وبـ " من " ٣ ومستغنياً عن ذكر المفعول (حكم اللازم)٨.

ورضوا عنه ﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ يحلفون لكم لترضوا عنهم فإن ترضوا عنهم فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين ﴾ (٢)

رأى ابن هشام

فى معنى وافى، و " ولى " فى الثانى فى معنى أعرض (٣).

أما ابن هشام فإنه يعالج النص بأكثر من وجه، فهو حيناً يجعل الحرف " على " مستعملاً لـ " المجاوزة كعن " (٤).

وحيناً آخر يحمل الفعل " رضى " على التضمين، باختلاف صيغة الفعل المضمن، فهو – مرة – يحتمل أن يضمن " معنى عطف " (٥)، ومرة يجزم بأن مجئ هذا الحرف وتعديه رضى به جاز " لما كان " رضى عليه " بمعنى أقبل عليه بوجه وده " (٦).

وذهب البغدادى في شرحه لأبيات " مغنى اللبيب " إلى أن أبا حيان – فى شرح التسهيل " قد حمل على بمعنى " المجاوزة" واعتبره تابعاً – فى هذا – للمذهب الكوفى، شأنه شأن المصنف – ابن هشام.

ونقل تأويل البصريين لهذا التركيب، بقوله: " وتأول البصريون ذلك بتضمين " رضيت " معنى " عطفت " لأنه إذا رضى عنه، فقد عطف عليه (٧).

رأى ابن عصفور

ورد قول " ابن عصفور " فى اعتبار هذا الاستعمال – ما مائله – من الضرائر الشعرية، جاعلاً المبرر لهذا الرد، أنه قد "ورد فى القرآن، والحديث، وغيرهما، وغاية ما قيل فيه أنه لا

---

(١) سورة المائدة: الآية ١٩٩، سورة المجادلة: الآية ٨.

(٢) سورة التوبة: الآية ٩٦.

(٣) رصف المبانى: المالقى: ٣٧٢ــ ٣٧٣.

(٤) مغنى اللبيب: ابن هشام: ١٩١.

(٥) مغنى اللبيب: ابن هشام: ١٩١.

(٦) المصدر نفسه: ٨٨٧.

(٧) شرح أبيات مغنى اللبيب: عبد القادر البغدادى، تحقيق: عبد العزيز رباح وزميله، دمشق (دار المأمون للتراث) ط١: ١٩٧٤ جـ ٣ صـ ٢٣١ -٢٣٢.

يطرد فى كل مواضع"(١).

ولا أدرى ماذا قصد بقوله: قد ورد فى القرآن، فإن كان يريد به، هذا الفعل فقد وهـم، وإن كان يريد بذلك " التضمين " فقد أخطأ فى فهم مراد " ابن عصفور ".

وينقل السيوطى عن الجوهرى قوله: باحتمالية استعمال " على " فى معنى " عن " لأن العرب ربما قالوا رضيت عليه، فى معنى رضيت عنه " (٢).

وجعله ابن قتيبة من باب نيابة الحرف – أو دخول الصفات بعضها مكان بعض (٣).

أما المبرد فإنه يختلف فى تعامله مع النص عن جل من تعرض لهذا البيت، فهـو وإن كـان يتفق مع القائلين بنيابة الحرف " على " عن الحرف " عن " وجواز تبادلهما – فى الموقع حسـب المعنى – إلا أنه يختلف عنهم فى التعامل مع هذا البيت بالذات.

ذلك أنه عندما تعرض لبيت الحطيئة:

لقد مريتكم لو أن درتكم يوماً يجئ بها مسحى وإبساسى (٤)

استشهد لاستعمال "مرى" متعدية بمعنى: وأصل ذلك إليه، ويبين أن لها معنى آخـر وهـو: " مراه حقه إذا دفعه عنه ومنعه منه، وقد قرئ: " أفتمرونه على ما يرى "(٥) أى تدفعونه، وعى، فى موضع:عن قال العامرى (هو القحيف العقيلى):

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

وبنو كعب بن ربيعة بن عامر يقولون: "رضى الله عليك"(٦) فأثبت أن هـذا الاسـتعمال، يخص قبيلة من قبائل العرب، التى تعدى الفعل بالحرف "على"، مما يجعله يخرج من دائرة التأويل،

---

(١) المرجع نفسه: ٢٢٣/٣.

(٢) شرح شواهد المغنى: أسيوط: ٤١٦/١.

(٣) شرح شواهد المغنى: السيوطى: ٤١٦/١

(٤) انظر: أدب الكاتب: ابن قتيبة: ٥٣٧.

(٥) الكامل: المبرد: ٣٥١/١ – ٣٥٢.

(٦) النجم: ١٢ والقراءة المتواترة: " أفتمرونه ".

وإن كان لم ينص فى مؤلفه الآخر – السابق زمنياً – عن هذه اللهجة، واقتصر على إخراج الشاهد إلى مجال الإبدال بين حروف الخفض إذا كانت تقع فى نفس المعنى فى بعض المواضع (١).

وسلك فى نسبه هذا الاستعمال غير واحد فقد ذكر الفيومى أن: "رضيت عليه لغة لأهل الحجاز"(٢). وتبعه فى هذا صاحب "معجم الأفعال" فذكر أن "رضيت عن زيد ورضيت عليه لغة لأهل الحجاز"(٣).

كما ذهب آخر إلى هذا الحرف يطرد استعماله، نع هذا الفعل، وغيره – من أفعال أخرى – وإن كان هذا الاطراد مرتبط بكونه يجعل الحرف بمعنى "عن"، والأفعال التى يرى اطرادها مع هذا الحرف، هى: خفى على، استحال على، رضى على، غضب على"(٤).

لكن هذه الآراء جميعاً، لا تتفق مع رأى " الكسائى " الذى كان أول من تعرض لهذا البيت – حسب ما لدينا من مصنفات – فقد وجه النص توجيهاً يختلف عن كل التوجيهات التى قيلت بعده، وترك توجيهه هذا صدى فى التراث اللغوى، وصل إلى مرحلة التعقيد، فقد رأى أن " على " التى جاءت فى هذا البيت – مخالفة للاستعمال اللغوى فى تعدية الفعل رضى – لها وجه فى العربية، وهو أن " رضى " مضاد – فى المعنى – للفعل " سخط "، وكان " سخط " " مما يعدى بعلى "(٥)، فعومل رضى معاملة سخط غى وسيلة التعدية " حملاً له على ضده "(٦).

وأصبح يتردد فى كتب النحو أحكام تقنن هذا التأويل، فنجد أن: "العرب قد تجرى الشئ مجرى نقيضه، كما تجربه مجرى نظيره" (٧).

و" أنهم قد يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره "(٨) وغير ذلك من المقولات

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٨٢/٢؛ المقتضب: المبرد: ٣٢٠/٢.

(٢) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد، (المطبعة العامية) ط ١٣١٥:١ ه ج ١ ص ١٠٥.

(٣) معجم الأفعال المتعدية بحرف: موسى بن محمد بن الملياني الأحمدى، بيروت (دار العلم للملايين) ط ١ : ١٩٧٩ صـ ١٢٩.

(٤) الكليات: أبى البقاء: ٣٢٧/٥.

(٥) الخصائص: ابن جنى: ٣٨٩/٢.

(٦) الإنصاف: ابن الأنبارى: ٦٣٠/٢ – ٦٣١ مسألة ٨٧.

(٧) المصدر السابق: ٣٨٩/٢.

(٨) المصدر السابق: ٦٣٠/٢ – ٦٣١، وانظر فى نقل رأى الكسائى: مغنى اللبيب: ابن هشام: ١٩١، ٨٨٧؛ شرح شواهد المغنى : السيوطى: ٤١٦/١؛ شرح أبيات مغنى اللبيب: البغدادى: ٢٣٢/٣.

التى تبرر هذا الحمل، أياً كان هذا النقيض فعلاً أو حرفاً، فقد حملوا الحرف " لا " على " أن " فى العمل، على الرغم من التضاد الذى بينهما، لكن هدا التضاد هو الذى سوغ المساواة بين " لا " و" أن " فى نصب الاسم.

حملوا " رضى "على " سخط "، ثم حملوا – بالقياس – بعض أفعال أخرى على هذا الفعل فى التأويل بالتضاد، وراحوا يؤولون التراكيب التى يرون أنها لا تتوافق مع الاستعمال، والقواعد الصحيحة فى تعدية الفعل.

وإذا كان قد تم النظر إلى الفعل " رضى " باعتبار غالبية ما ورد متعدياً به فى القرآن الكريم، فإن الأمر مع "كره" قد يكون مختلفاً، إذ أن أغلب ما ورده فى القرآن الكريم، جاء متعدياً: إلى مفعول واحد مباشرة "إحدى عشرة مرة" ومستغنياً عن ذكر مفعوله (فى حكم الازم) ثمان مرات، ومتعدياً إلى مفعولين – لتطلب المعنى ذلك – الأول مباشرة، والثانى بـ "على" مرتين، وبـ "إلى" مرة واحدة.

فقد قال جل شأنه:" ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه فى قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان " (١).

فرأى النحاة أن هذا الفعل لا يضام الحرف إلى بحال من الأحوال، وأن وروده على هذا النحو خلاف للمعيار التقعيدى، وبالتالى لا بد له من وجه يخرج عليه، ولم يبتعدوا كثيراً فى البحث عما ينشدونه، إذ وجدوا فى الآية نفسها ما يعينهم، ويسهل لهم عملهم، خاصة أن القاعدة – التأويلية – قد وضعت لهم فقالوا: إنه محمول على ضده وهو " حبب " الذى هو نفسه لم يترك على معناه، وأصبح " التكرية يتعدى بإلى، ... حملاً على التحبب المضمن معنى الإمالة... كما قيل: بعت منه حملاً على اشتريت منه " (٢)، ولا جامع بين الفعلين سوى أن "(كرهه إليه... نقيض حببه إليه) (٣) متلما بعت، نقيض أشتريت.

وكذلك يحما الفعل "ضل" فى قوله تعالى: "ومن ضل فإنما يضل عليها"(٤)، وقوله: " فإن

---

(١) سورة الحجرات: الآية ٧.

(٢) شرح الرضى على الكافية : الإستراباذى: ٢٧٢/٤.

(٣) تاج العروس: الزبيدى: ٤٠٨/٩.

(٤) سورة يونس: الآية ١٠٨؛ سورة الإسراء: الآية ١٥ ؛ سورة الزمر: الآية ٤١.

ضللت فإنما أضل على نفسى "(١). فأبو عبيدة يرى فى " مجازه " أن " على " لا مكانة لها مع هذا الفعل فى الأصل، وما وقعت هنا إلا لأنها بمعنى " اللام "، لا لشئ، إلا لأن ما يضاد هذا الفعل فى المعنى – وهو هدى – يحتاج – أحياناً فى تعديته إلى " اللام " ولا يضام "على" فى حال من الأحوال ويؤول التركيب بقوله: " مجازه يضل لها، أى لنفسه، وهداه لنفسه "(٢)، أى أن ضل يجب أن يكون واصلاً باللام، لأن ما يضاده جاء كذلك.

وكذلك يعامل الفعل "زاد" الذى تضاربت الآراء حول تعديته بـ "عن" فإذا كانت المعاجم لم تذكر له سوى التعدية المباشرة، أو بحرف الاستعلاء "على" فإن بعض المحدثين يرون جواز تعديته بـ "عن" لأنها: "وردت فى شعر جاهلى، قال قبيصة بن النصرانى:

يزيد نبالة عن كل شئ ونافلة، وبعض القوم دون (٣)

ويعضد هذا برأى أبى البقاء فى الكليات الذى يرى أن: " الزيادة تلزم، وقد تتعدى بـ (عن) كما تتعدى بـ (على)، لأن النقص يتعدى به، وهو مقابل له " (٤).

فعلى الرغم من وجود الشاهد، إلا أن الربط بين الفعل، وضده ظل مسيطراً على العلاقة بين الفعل والحرف.

فهذه الأفعال جميعاً رفضت فى شكلها – التركيبى – الذى وردت عليه لأنها – كما يرون – لا تتوافق مع الأحرف التى ضامتها، وبالتالى كان نقيضها من الأفعال هو الوجه الذى يمكنه أن يبرر استعمال الحرف المصاحب، ويخرجها من دائرة التنافر بينهما.

ومن خلال تتبع ما قيل فى هذه النصوص، وجد أن لها عدة أوجه يمكن أن نحمل عليها.

فبيت القحيف نرى عدة تأويلات، تختلف قوة وضعفاً من حيث انسجامها مع الظواهر التأويلية التى تتقبلها اللغة ذاتها. فهناك نيابة الحرف، وهناك التضمين فى الفعل – بأكثر من لفظ – وهناك

---

(١) سورة سبأ: الآية ٥٠.

(٢) مجاز القرآن: لأبى عبيدة: معمر بن المثنى، تعليق: محمد فؤاد سزكين، نشر: (محمد أمين الخانجى) ط ١٩٥٤:١، ج ١ صـ ٢٨٤.

(٣) زاهير الفصحى فى دقائق العربية: عباس أبو السعود، مصر (دار المعارف)، صـ ٤٧.

(٤) المرجع نفسه : ٤٧، وانظر: الكليات: لأبى البقاء: ٤٠٧/٢.

اللهجة، واطـراد هذا الحرف مع الفعل، والضرورة الشعرية، وأخيراً الحمل على الضـد، وهـو أبعدها احتمالاً.

ولا أرى أن الشاعر قد خطر بباله – وهو يثنى على رضى هذه القبيلة تجاهـه – أن يتـذكر السخط، أو الغضب، وهو نشوان بهذا الرضى، وأن يسخر المعنى لخدمة الشكل .

ذلك أن صياغته لشعره ،لم تكن إلا لإيصال معنى لمستمعه، ولا يراعى – وهـو الشـاعر – الاستعمالات اللغوية الدقيقة، كثيراً لأن التراكيب يؤتى بها للدلالة على المعنى، وإذا فهم المعنـى بأقرب وسيلة كانت هى المستعملة عند الشار، الشئ الوحيد الذى يحرص الشاعر على مراعاته،ولا يحاول أن يتجاوزه، مهما كان هذا التجاوز بسيطاً، هو "نحو" الشعر، الذى يرسم قواعده، ويحـدد أصول تضامه، وأعنى به: " العروض "، لأنه قد يتسامح معه فى خطأ نحوى، ويبحث لـه عـن وجه، أو دلالى، أو تاريخى، ولا يعتبر عيباً كبيراً يؤخذ عليه، لكن لا يمكن أن يتسامح معـه فـى خطأ عروضى مهما كان بسيطاً.

والشاعر فى هذا البيت – إذا تركنا بقية الأوجه المنسجمة مع الاستعمال جانباً، سار على هذا الطريق، لأن القواعد العروضية لم تسمح له باستعمال حرف التعدية الأكثر توافقاً مع هذا الفعـل، وهو "عن" فلجأ إلى ما يقرب منه – فى الاستعمال مع هذا الفعل–وهو "على" فاسـتخدمه ليـؤدى الوظيفة نفسها، مع عدم الابتعاد عن المعنى. وعند عرض البيت على الميزان العروضى، باستعمال "على"، نجده يدخل تحت بحر "الوافر" ويسلم صدره من الزحافات، والعلل، ويكون تقطيعه، ووزنه:

إذا رضيت عليبنو قشيرن لعمرللا	هأعجبنى رضاها
مفاعلتن مفاعلتن فعولن مفاعلتن	مفاعلتن فعولن

ولم يدخله من الزحافات سوى العصب وهو حسن، وقد دخل التعيلة الأولى من العجز.

لكن باستعمال الحرف "عن" يتحول البيت إلى خليط من التفاعيل التى لا رابط بينهما، وتتحول التفعيلة الثانية فى صدر البيت إلى تفعيلة لا تدخل هذا البحر نهائياً، وهى "مستفعلن" لتحول تركيبتها نتيجة للتغير فى الحركات، من وتد مجموع، وفاصله صغرى، إلى سببين خفيفين؛ ووتد مجمـوع، ويصبح تقطيعه :

إذا رضيت عننى بنو قشيرن.....

ولا يمكن أن يرضى احد لشاعر هذا الخروج مهما كانت الدوافع الملجئة إليه.

وبالتالى: فإن رأى ابن عصفور – إذا تجاوزنا الاستعمال اللهجى لبنى كعب – فى عدة ضرورة شعرية(١)، يكون الوجه الأمثل لتأويل هذا الاستعمال، حتى يتم التوفيق بين المعنى، والقواعد النحوية التى تمنع مضامة هذا الحرف للفعل (رضى)، على الرغم من أن للمعنى – بشكل تفسيرى – لا يرفض هذا الاستعمال، ذلك أن الرضى قد يستعلى المقصود حتى يشمله، ويكون بمعنى: أوقعه عليه ووضعه عليه، على عكس "عن" الذى يؤدى معنى المجاوزة، فتجاوز الرضى للإنسان قد يعنى تخطيه إلى غيره ورفعه عنه، دون أن يشمله، وقد يعنى شموليته له ، وتجاوزه إلى غيره.

أما عدم ورود هذا الفعل متعدياً بـ "عن" فى القرآن الكريم فليس مبرراً للرفض، والحمل على الضد، صحيح أنه لا يختلف اثنان على أسلوب القرآن الكريم هو الأفصح، الذى جاء بعد تهذيب كل الألسنة، وتقارب اللهجات، لكن ذلك لا يمنع أن يكون هناك استعمال فصيح يعتد به فى استعمال "عن" لأن درجات الفصاحة ليست متساوية.

وبالتالى يمكن حمل ما جاء على هذا النحو – فى نثر أو شعر سليم لا مكان للضرورة فيه – على أنه استعمال فصيح، يعتد به ويقاس عليه – ويظل هذا الاستعمال – على الرغم مما قيل حوله – استعمالاً سليماً لا غبار عليه، ما دام مرتبطاً ببيئة اللغوية المنسوب إليها، وكل ما قيل حوله يجب أن يطرح جانباً.

أما الفعل "كره" فالغالب فيه – كما تقدم – أن يكون متعدياً بنفسه، أو مستغنياً عن ذكر مفعوله، وكل الصيغ التى وردت، وينطبق عليها ما تقدم كانت صيغاً مجردة – فى بنيتها – لا وجه للزيادة فيها.

أما الفعل فى الآية محل الاستشهاد فقد جاءت مخالفة لهذا، وتفردت فى بنائها، حيث جاءت مزيدة بالتضعيف، لغرض معنوى – خلافاً لبقية الاستعمالات – وهو الدلالة على زيادة الكرة، وتمكنه فى النفوس، بشكل لا يحتمل معه أن تميل إليه فى لحظه من اللحظات، وكان مفترضياً لهذه الزيادة – من الناحية القياسية – أن تقوى الفعل فى الناحية الشكلية للتركيب، وتنقل تأثيره إلى

---

(١) انظر: ضرائر الشعر: ابن عصفور: (ط ٢: ١٩٨٢) ص ٢٣٢.

مفعول ثان مباشرة، وأن يكون التركيب – في غير الآية "كرهكم الكفر" لكن لما كان المعنى إيضاح معنى الإيصال، وبيان إسناد الفعل إلى الله، وأنه هو الذى أوصل الكره إلى القلوب، وأودعه فيها، ولم تكرهه هى بنفسها، وما يستتبع ذلك من فضل له على عبادة، جاء المفعول موصولاً إليه بحرف الانتهاء، فالمعنى على بيان الإيصال لا على مطلق الأخبار عن المره للكفر، وهو ما يفقد الحرف "إلى" وليس للتضاد مكان فيه.

رأى الزمخشرى

وقد كان الزمخشرى أقل ابتعاداً فى تأويل هذا التركيب إذ جعله من باب حمل النظير على نظيره، لما بينهما من أتفاق فى المعنى، فهو يحمل "كره" على "بغض" إذ قال: "وأما تعديته بإلى فتأول وإجراء لكره مجرى بغض لأن بعض منقول من بغض إليه الشئ فهو بغيض إليه كقولك حب إليه الشئ فهو حبيب إليه " (١)، واستعمال حب للتمثيل على طريقى تعدية الصيغة لا على أنه محمول عليها.

أما ما ذكره "أبو عبيدة" من مجاز فى قوله تعالى: "ومن ضل فإنما يضل عليها"(٢) وربطه بين الضلال والهداية فى وسيلة التعدية، لا اشئ إلا لأنهما متضادان فى المعنى، وجعل اللام أحق بالمكان، بدل "على" فهو أمر لا ينسجم مع المعنى ولا يتوافق مع ما جاء فى القرآن من أفعال استخدمت للدلالة على هذا المعنى.

وحقيقة الأمر: أن التركيب جاء، وفق المعنى المراد، وأن الموقع لـ "على" دون منازع ولا مكان للام فى هذا السياق، فسياق الآية هو الحديث عن جانب الكسب للإنسان، حسنه، وسيئة، وبتتبع الآيات القرآنية التى تتحدث عن هذا الموضوع،سنجد أن كل ما كان موجهاً للحديث عن جانب الكسب الحسن كان واصلاً باللام، وكل ما كان موجهاً إلى المعنى المضاد – الكسب السئ – كان مضاماً ل "على"، حتى أن ما جاء على غير ذلك، رد إليه، على نحو ما جاء فى قوله تعالى: "إن احسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها"(٣).

---

(١) الكشاف: الزمخشرى: ١٥٦/٣.

(٢) يونس: ١٠٨؛ الإسراء: ١٥؛ الزمر:٤١.

(٣ / سورة الإسراء: الآية ٧.

الذي قيل فيه أن: " اللام بمعنى على " (١) " وإنما عبر بها للمشاكلة " (٢) كى يتماشى مع معنى الجناية على النفس مثلما جاء فى بقية الآيات الأخرى المستعملة فى نفس المعنى، وإن اختلفت ألفاظ الفعل وترددت بين الإساءة والضلال، الاكتساب، كما فى قوله تعالى: " لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت "(٣)، وقوله تعالى: " ومن يكسب إثماً فإنما يكسبه على نفسه "(٤)، وقوله تعالى: " من عمل صالحاً فانفسه ومن أساء فعليها "(٥)، وقوله تعالى: " قل إن ضللت فإنما أضل على نفسى " (٦).

فالآية تسير وفق اطراد المعنى، ولا مجال فيها للتأويل أو التقويم لتركيب تقويمه هو الخطأ.

أما زاد فالأمر فيه أبسط مما حمل عليه، إذ أن هذا الفعل يحمل معنى.

---

(١) إملاء ما من به الرحمن: العكبرى: ٨٨/٢.

(٢) الفتوحات الإلهية بتوضح تفسير الجلالين: سليمان بن عمرو العجيلى (الجمل)، مصر (دار إحياء الكتب العربية) ٦١٦/١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.

(٤) سورة النساء: الآية ١١١.

(٥) سورة فصلت: الآية ٤٦؛ سورة الجاثية: الآية ١٥.

(٦) سورة سبأ: الآية ٥٠.

المبحث الثالث

من مظاهر دور الحرف فى تحديد المعنى الدلالى فى العربية تماذج وأمثلة

وإن لم يقدر وجود الهمزه، فالمعنى معنى الخبر، وهم يعلمون ما بينهما والجملة مختلفة عن ظاهرها- شكلياً + إذ تحتم علاقاتها الداخلية تكونها من جملتين، جملة إسمية كبرى، وجملة فعلية صغرى وتقديرها: "أنت تحبها".

المبحث الأول : من مظاهر دور الحرف فى المعنى

ومن مظاهر دور الحرف فى المعنى أن هذا الاستفهام قد يتحول عن حقيقته – وهى طلب الفهم – إذا فصل بينه وبين مدخوله، بحرف من حروف النفى وما يؤدى دورها من الأفعال، فيصبح مؤدياً لمعنى الإيجاب والتحقيق،وكأن ما أضيف على الاستفهام سلط عليها لينفى ما تحمله هى من معنى الشؤال الذىّ يقترب من النفى كما فى قوله تعالى: "ألم نشرح لك صدرك"(١)، وقوله: "ألم نربك فينا وليداً"(٢) ونحو ما فى قولك: "أما أحسنت إليك" (٣).

فهى فى هذه الحالات – وما مثلها – مؤدية لمعنى التقرير، الذى هو – فى حقيقته – مرتبط بشئ قد وجد ولا علاقة للاستفهام – بمعناه الأصلى – بها إطلاقاً.

ويتضح هذا عند النظر إلى معانى هذه التراكيب التى يفهم منها وقوع أحدائها، لا نفيها، ولا استفهام عنها.

انظر إلى فاروق المعنى بين قوله تعالى: " لست عليهم بمصيطر' (٤)، وقوله تعالى: " ألست بربكم قالوا بلى" (٥).

---

(١) سورة الشرح: الآية ١.

(٢) سورة الشعراء: الآية ١٢.

(٣) معانى الحروف: الرمانى: ص ٣٣.

(٤) سورة الغاشية: الآية ٢٢.

(٥) سورة الأعراف: الآية ١٧٢.

فالمعنى فى الآية الأولى نفى محض، بينما هو فى الآية الثانية، تحقيق وثبات للربوبية.

من أساليب النداء الدلالية

والفارق فى هذا انما مبعثه تضام الهمزة مع أداة النفى التى فصلت بين الاستفهام ومـا سـلط عليه ككما فى الآيات الأولى.

والنداء من الأساليب التى يكون للحرف فيها الدور الأساسى فى تأدية معنى الجملة،باسـتعمال أحرف معينة يدل كل حرف منها على معنى معين فى توجيه النداء، فتستعمل "الهمـزة" للمنـادى القريب، و "يا" و "أى" و"آ" و "هيا"(١) للمنادى البعيد وما فى حكمه، وإن كان الاستعمال الفعلـى للغة قد بادل بينهما لأغراض معينة، وخرج بهـا فـى بعـض الأحيـان لتأديـة معـان أخـرى كالاستغاثة....

واستعملوا هذه الأحرف عند النداء للتفريق بين النداء، والخطاب، لأن الحالين قد يتفقان فـى حضور المعنى بهما.

وقد أختلف النحاة فى معنى النداء من جهة التحصيل هل هو لهذه الأحرف، أم لغيرها؟.

فرأى بعضهم أن وجود هذه الحرف ليس للنداء، وإنما هى "قد دخلت لمعنى التنبيه، والفعـل مراد بعدها، والعمل فى الاسم بعدها إنما هو لذلك الفعل لا لها"(٢) هى، وعندما سئلوا عن هـذا الفعل قالوا: حذف وجوباً.

بينما رأى آخرون أن هذه الأحرف ليست هى المرادة أساساً وأن العمل الذى أحدثته إنما وقع "لها بالنيابة" عن الفعل، وأن هذا الفعل قد "حذف اختصاراً مع أمن اللبس"(٣).

ولكن هل يصح المعنى مع ما قالوا به؟.

إننا إذا أخذنا بقولهم هذا ووضعنا الفعل فى الاعتبار عند النظر إلىالجملة من جهة المعنـى، والتضام، فإننا سنجد المعنى، والتضام، يرفضان ذلك، لأن قولنا: "أدعو فلاناً" إنما هو إخبار بوقوع

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل: ج٢ ص٢٥٥.

(٢) شرح المفصل: ابن يعيش: ج٨ ص٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٠/٨.

الدعوة من قبل المتكلم، ولا معنى أن يقول شخص لشخص أمامه، ويريد منه التحدث – مثلاً- أن يقول له: ادعو محمداً تحدث "أو" تحدث ادعو محمداً "بدل" أمحمد تحدث "أو" تحدث يا محمد".

وبالنظر إلى علاقة المفردات داخل الجملة ببعض الأحرف الأخرى نجد الاسم المنادى يرفض مضامة "ال" التعريفية، له، نتيجة لوجود حرف النـداء ويستثنى من ذلك (لفظ الجلالة) "الله" "ومـا سمى به من الجمل"(١).

فلا يجوز: "يا القوم اقبلوا" بينما التعبير بالفعل يقبل هذا دون إشكال، كما فى قوله تعالى: "قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن" (٢). ولو كان الفعل مراداً و "الياء" أو "الهمزه" نائبة عنه لصـحت معه "ال"، لأن ما ناب عن شئ يأخذ حكمه، شأنه فى ذلك شأن الأصل – من جهة التضام – ممـا يجعل القول: بأن العمل لهذه الأحرف، وهى المرادة أصلاً هو المتلائم مع المعنـى، والتركيـب، والأولى فى الاعتبار، ولأنك لو قدرت الفعل وأظهرته عند القول بعمل الفعل "لم يتغيـر المعنـى، وأنت لو أظهرت أدعو وأنادى لتغير المعنى وصار خبراً "(٣)، وبذلك "لايستقيم معنى النداء وهو إنشائى"(٤) مع هذا التقدير، فالفعل كبير بين الخبر والإنشاء من جهة المعنى، واعتبار الفعل فـى النداء من مكونات الجملة "لا معنى له، وإنما هذا الأسلوب "من الجمـل التـى تعتمـد علـى الأداة ومعناها"(٥) دون غيرها من أقسام الكلام.

من الحروف التى تضاف الى الجملة وتؤدى معنى إضافياً

ومن الحروف التى تضاف إلى الجملة وتؤدى فيها معنى إضافياً، ما يدخل على الجملة التى أصلها المبتدأ والخبر من طائفة من الحروف المصطلح عليها " بالناسخة " وهى " إن وأخواتهـا " فهـذه الجمل تحمل معنى ثابتاً يوضح حكماً مسنداً إلى اسم سبقه – قبل دخول هذه الأحـرف – نحـو: " محمد ناجح " مجرداً عن أى معنى آخر، ولكن إضافة أى حرف من هذه المجموعة يجعل المعنـى يتحول من جهة إلى أخرى، حسب الحرف الذى يضامها، وحسب المعنى يتحول المراد، فبإضـافة "إن"تجد المعنى قد تأكد وأصبح غير قابل للشك من قبل المستمع. ولو غير هذا الحرف بـــ " أن " لأصبحت الجملة ناقصة التركيب المؤدى إلى نقص المعنى، لتطلب التضام إيجاد عنصر لغوى قبل

---

(١) شرح بن عقيل: ٢٦٤/٢.
(٢) سورة الإسراء: الآية ١١٠.
(٣) شرح المفصل: ابن يعيش: ٧/٨.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان: ص ٢١٩.
(٥) المصدر نفسه: ٢١٩.

هذا الحرف غالباً ما يكون فعلاً أو ما هو من خصوصياته نحو: "لو" وتتحول الجملة من جملة قائمة بزاتها ذات معنى إلى جملة مؤولة بمفرد معمول لما سبقه فتكون الجملة السابقة فى تركيبها " علمت أن محمداً ناجح " أو " لو أن محمداً ناجح " متحولة عن أصل مفترض " علمت نجاح محمد " أو " لو نجاح محمد حاصل، كائن ... "

من المعانى الدلالية للبيت وهل ولكن نماذج وأمثلة

ويتغير هذا الحرف بـ " ليت " يتحول المعنى من معنى محصل إلى معنى يتمنى المتكلم حصوله، وقد يكون من المستحيلات، كما فى قوله تعالى، " فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا " (١).

أما إذا كان الحرف "لعل" فإن المعنى يتحول إلى مقام الترجى، أو الإشفاق، وقد تجعل الكلام يتحول إلى معنى الاحتمال، أى: تساوى الوقوع وعدمه، وهو ما يعبر عنه بعض النحويين بالتوقع(٢).

والجملة فى الحالتين الأخيرتين تتحول من قسم الخبر إلى قسم الإنشاء.

والحرف، "لكن" يفيد الاستدراك فيما دخله – وإن كان مختلفاً فى التضام عن بقية مجموعته – لأن وجوده يستلزم وجود حكمين مختلفين يتوسط هو بينهما ولذا "لا بد أن يتقدمهما كلام مناقض لما بعدها"(٣) بأن يكون الأول منفياً، والثانى مثبتاً أو العكس.

من معانى الكاف الدلالية

ويؤدى حرف " الكاف " معنى التشبيه بين الاسمين اللذين يربط بينهما حيث يسند صفات ما بعده إلى ما قبله، وإن أريد الاعتناء بهذا المعنى وتأكيده استعمل لذلك الحرف " كأن الذى يفيد التشبيه المؤكد الأقوى نتيجة لتضام الحرفين " الكاف " و " إن " ويدخل على الجملة من أولها ليكون المعنى " على التشبيه من أول الأمر " (٤) على العكس من استعمال الكاف وحدها بين الاسمين

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٢٧.

(٢) انظر: رصف المبانى: المالقى: ٣٧٣؛ مغنى اللبيب: ابن هشام: ٣٧٩.

(٣) مغنى اللبيب: ابن هشام: ٣٨٣.

(٤) المفصل: الزمخشرى: ٨١/٨.

لأن الكلام حينئذ يكون مبنياً " على اليقين ثم طرأ التشبيه بعد فسرى من الآخر إلى الأول " (١).

من أهمية الحروف فى تحديد الدلالة الزمانية للفعل

وتقوم الحروف بدور رئيسى فى تحديد الزمن بالنسبة للفعل حين يكون تركيب الجملة مبنياً على أحد حروف النفى ما، لا، لم، لما، لن ".

فـ "ما" حرف نفى يضام الاسم، والفعل، فلا يعمل فيهما شيئاً من الناحية الإعرابية – خلافاً لاستعمال أهل الحجاز ونجد الذين يرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر إذا دخلت على اسم، وإلغائه عند الآخرين ناشئ عن عدم اختصاصه بنوع واحد من الكلام، والحرف إذا لم يختص لم يعمل – وتدخل على الفعل الماضى، والمضارع فتنفى وجوده، إلا أنها تحدد زمنه وتقيده بالحال، أو ما قرب منه، إن كانت صيغته دالة على المضى لفظاً، فـ "ما فعل" لا تكون إلا مقابلة للصيغة المثبتة الدالة على الحال أو الماضى القريب من زمن الحال المعبر عنها بـ " قد فعل " (٢).

وهى الحرف الوحيد الذى يضام الماضى، أما ما عدا ذلك من المعانى التى يراد نفيها ماضياً فلا سبيل إلى التعبير عنها إلا بالمضارع المضام لـ " لم "، و " لما " فأما "لم" فإنها تستعمل مع المضارع لتؤدى معنى المضى المطلق – غير المقيد بزمن مخصوص " فإذا قال القائل: قام زيد كان نفيه لم يقم " (٣) باستعمال المضارع والمعنى معنى مضى، وهذا المضى أوجده الحرف مضافاً للصيغة، لا صيغة الفعل. وأما "لما" فإنها مشاركة لـ " لم " فى تأدية معنى النفى، إلا أنها تخالفها فى نوعية ما دخلته من جهة الومن له، فهى لا تضام إلا ما كان إثباته قريباً من الحال مستعملة معه "قد" وما زال مستمراً فى النفى (٤) التحصيلى لا التركيبى.

من المعانى الدلالية

وجود " لن " قبل الفعل يجعل المعنى مختلفاً عنه بوجد " لا " وإن كان الاثنان يشتركان فى الاختصاص بالمضارع، فـ "لا" تؤدى النفى الخاص بالمضارع وقت التعبير عنه، وقد يمتد هذا النفى إلى زمن أوسع وقد يقصر . و "لن" تعطى نفى الفعل تأكيداً أكثر وتجعل معناه "على التأبيد

---

(١) رح المفصل: ابن يعيش: ٨٢/٨.
(٢) المصدر نفسه: ١٠٧/٨.
(٣) المصدر نفسه: ١٠٩/٨.
(٤) انظر: رصف المبانى: المالقى: ٢٨١.

وطول المدة"(١) وفقاً لرأى بعضهم.

وغذا كان الزمن من وظيفة الصيغة كما يراه النحويون، فإن الزمن مع هذه الضمائم قد خرج من إطار الصيغة مستقلة إلى مشاركة الحرف لها مشاركة قوية – ولا نريد أن نبالغ فى إسناده لـه مفرداً – شأنه فى ذلك شأن الأحرف التى تدخل الصيغ – أو تضامها – فى حال الإثبات، والتى تعجز – هى الأخرى فى أحيان كثيرة – عن تحديد الزمن تحديداً دقيقاً "فالجملة التى يشير فيها المسند إلى زمن معين فى الماضى، أو الحال، او الاستقبال، لا لا تستطيع أن تؤدى وظيفتها كاملة – فى الدلالة على الزمن بدقة – نحو: نجح الطالب، فيمكن أن يكون الزمن موغلاً فى المضى أو قريباً أو متوسطاً بين.بين، وكذا المضارع ولكن... لو أخذنا قد – مثلاً – وربطناها ببناء فعل دل التركيب فى الجملة على معنى مخصص محدود، ولا يمكن أن يدل علية الفعل وحده. فحينما أقول: قد تفتحت الوردة فإن ذلك يعنى أنها (تفتحت) فى الماضى القريب "(٢) لأن قد جعلت الفعل "أقرب إلى الحاضر من الذى لا تسبقه "(٣).

من الحروف التى تضام الى المضارع وتؤدى معنى لا يؤدى بغيرها نماذج وأمثلة

أما المضارع فإنه هو الآخر يتردد بين أكثر من جهة، فقد يدل على على الحال – الحاضر – أو على المستقبل بأنواعه المختلفة، فيكون دالاً على الحال إذا تجردت صيغته من أى ضمائم سابقة ظاو قرائن معنوية، ولكن بإضافة بعض الأحرف إليه يتحول زمنه إلى زمن مخصص، فـ "لم" حرف مغير لمعناه دال – معه – على المضى، على العكس من "لن" التى "تخلص الفعل للمستقبل" (٤) داخل سياق النفى، والسين وسوف يدخلانه ليغيرا زمنه ويخلصانه للمستقبل القريب ،والبعيد – على التوالى – كما أوضحناه سابقاً، ويصبح البناء "المقترن بالسين يعتبر فى مرحلة أسبق زمانياً من المقترن بسوف"(٥).

---

(١) المصدر السابق: ١١٢/٨.

(٢) الدلالة الزمنية فى الجملة العربية: د. على جابر المنصورى، بغداد (مطبعة الجامعة) ط ١ صـ ١٩٨٤ صـ ٤٩.

(٣) الزمنى فى النحو العربى: د. كمال إبراهيم بدرى، الرياض (دار أميه للنشر والتوزيع) ط ١، ١٤٠٤ هـ، ص ٣١.

(٤) الفعل زمانه وأبنيته: السمرائى: ٢٤.

(٥) المرجع السابق: ص ٣١.

ومن الحروف التى تضام المضارع وتؤدى معنى لا يؤدى بغيرها من أقسام الكلام وتغير حقيقة الزمن فى الصيغة المضارعة "لا" عند إرادة النهى عن تحصيل فعل فهى تسلب معنى الفعل وتحيل سياق الجملة إلى زمن الأستقبال، وإن قربته فى أحيان كثيرة من زمن الحال.

وحروف الشرط من الروف التى تؤدى معنى جديداً فى الجملة وتغير علاقة الجملة بمعناها ومفرداتها، فجملة مثل: "قام زيد" جملة كاملة مؤدية لمعنى حاصل فى الزمن الماضى، وبدخول "إن" – مثلاً – عليها يتغير معناها وتصبح جملة ناقصة لا تؤدى معنى وى تتم فائدتها إلا بإضافة جملة عليها نحو: " قمت" وما إلى ذلك، وترتبط بزمن مستقبل – على الرغم – من صيغة الفعل الماضية.

وعلى العمس من ذلك فإن مضامة "لو" لجملة المضارع تقلب معناها إلى المضى.

ومن المعانى التى تحتاج فى التعبير عنها إلى الحرف: الأمر – لغير المخاطب الحاضر – الذى يعتمد فى أسلوبه على اللام الأمرية، ولقوتها وأهميتها اعتبر ما جاء منها مضاماً لأسلوب المخاطب الحاضر مقبولاً، وواراداً على أصله الذى يجب أن يكون عليه.

وتقوم الحرف كذلك بدور مهم فى تأدية معانى التحضيض، والدعاء، والاستثناء، والردع، والقسم، والعطف، والربط بين جزأى الجملة فى باب الشرط والجزاء عندما لا يكون الجواب مما يصح أن يجاب به مباشرة.

كما أن حروف الجر تقوم بتأدية وظيفة أساسية فى إيصال معانى الأفعال وربطها بمفاعليها عندما تكون هذه الأفعال قاصرة عن الوصول إلى المفاعيل للزومها الارتباط والتلبس بفاعلها فقط وهو ما يدخل تحت مصطلح "التعدى".

صريحاً إلى بيئته اللغوية، فلن يبقى لدينا الكثير يأخذ شكل الظاهرة، فى تساوى صيغة "فعل وأفعل" فى المعنى والتعدى.

وبالتالى فإن اعتبار دخول الهمزة لغرض التعدية، على الفعل الثلاثى، اللازم، أو المتعدى، إلى مفعول آخر غير الذى يصل إليه بصيغته المجردة منها، يظل هو القياس المعمول عليه، وما جاء من الصيغتين "متفقاً دون فرق فى المعنى فهما لهجتان لبناء واحد، وليس بناءين مختلفين"(١) حتى تتسم القواعد بالاطراد، وتسلم اللغة من الإشكاليات، والاستثناءات.

---

(١) دراسة فى صيغتى فعل وأفعل: احمد علم الدين: صـ ١٠٥؛ وانظر: المزهر: للسيوطى: ٣٨٤/١ – ٣٨٥.

المبحث الرابع

من المعانى الدلالية لحروف الجر فى العربية دراسات لغوية

نماذج وأمثلة

تقوم بعض حروف الجر بوظيفة التعدية – عندما لا يكون للهمزة مجال – فتقوى الأفعال التى تقصر عن الوصول إلى مفعولها، أصلاً، أو التى تتعدى إلى مفعول، ويستلزم السياق إيجاد مفعول آخر، شأنها فى هذا شأن الهمزة، والتضعيف، إلا أنها تختلف عن النوعين السابقين، فى أنها تغير معانى الجمل التى تدخلها حسب نوعية الحرف المضام لها.

فالحرف " من " – مثلا – عندما يقوم بوظيفة التعدية، يؤدى إلى جانب ذلك – إلى توجيه المعنى الدلالى للجملة بشكل يجعلها تختلف عن جملة مستعمل معها الحرف " إلى " أو " عن " وما إلى ذلك من تغيير فى استعمال الحرف، بعكس " الهمزة " أو " التضعيف " اللذين يتساويان – فى ثبات المعنى عند مضامتها لأى فعل من الأفعال، ولا يمكن لهما أن يغيرا من مجاله المعنوى الأول، بحال من الأحوال.

فالهمزة تقوم بوظيفة شكلية – إذا أريد بها التعدية – وهى تعدية الفعل إلى مفعوله دون أن تغير شيئاً من المعنى – سوى ربط الفعل بالمفعول – أو تضيف معنى آخر، كما يظهر ذلك فى قوله تعالى: ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿ أخرج منها ماءها ومرعاها ﴾ (٢).

بينما التعدية بحرف الجر، تنوع المعانى الكامنة فى التركيب حسب الحرف المستعمل، ويصبح لكل تركيب معنى يتحدد بترابط الحرف والفعل المستعملين فيه، ويختلف كلما تغير الحرف، على نحو ما ينتج من مضامة الفعل ذهب للأحرف، فى قوله تعالى: ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع ﴾ (٣)، ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطى ﴾ (٤)، ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ (٥) من خلاف فى المعنى.

---

(١) سورة النحل: الآية ٧٨.
(٢) سورة النازعات: الآية ٣١.
(٣) سورة هود: الآية ٧٤.
(٤) سورة القيامة: الآية ٣٣.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٧.

ومن ذلك:-

وقد أدى استعمال حروف الجر مع الأفعال، على هذا الشكل، إلى مناقشات طويلة بين من يمثلون المذاهب المختلفة – فى النحو – وتضاربت الآراء حول هذا الاستعمال، بين مؤيد، ورافض، وكان محور النقاش، هل يختص " كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف " (١) ولا يتجاوزه إلى غيره؟.

أم يمكن لهذه الأفعال أن تقبل أكثر من حرف، حسب المعنى، ونسمح للحروف أن تتداخل " فيشارك بعضها بعضاً " فى مضامة الفعل الواحد حسب ما يتطلبه السياق؟.٢

فالكوفين – ومن تبعهم – الذين يتسامحون فى قبول اللغة، ويعولون على كل مسموع، ولو كان قليلاً، ويبتعدون عن التأويل، يرون أن أحرف الجر يمكن أن تتبادل الموقه، وينوب بعضها عن بعض فى إيصال معانى الأفعال إلى مفاعيلها، ويستمدون ما يؤيد وجهة نظرهم هذه – بكل سهولة – من مصادر التعقيد الأساسية، ويستمدون ما يؤيد وجهة نظرهم هذه – بكل سهولة – من مصادر التعقيد الأساسية، وهى: القرآن الكريم، والشعر العربى.

بينما يتشدد البصريون – ومن نهج منهجهم – فى قبول ما جاء منها على شكله الظاهرى، بل يرفضونه أصلاً، لأنهم لا يقولون بنيابة حروف الجر، ولا يرتضونها، وما جاء منها فى أسلوب لا يمكن رفضه، يرد بوجه من وجوه التأويل إلى الأصل المفترض عندهم – لاستعمال الفعل –، المبنى على الكثرة – عادة –، وغالباً ما يكون بالتصرف فى الفعل–، حتى يتوافق مع معنى الحرف، وطريقة استعماله.

من المعان الدلالية لحرف الجر

ومبعث هذا الاختلاف – بين الفريقين – هو نظرة كل منهم إلى ما يحمله الحرف من معنى.

فالكوفيون يرون أن الحرف يدل على أكثر من معنى، كذهابهم "إلى أن: "على" تأتى للمصاحبة، كما فى قوله تعالى: ﴿ وأتى المال على حبه ﴾(٢) أى مع حبه، وتأتى للمجاوزة، بمعنى "عن" كقول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش: ٨/٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها" (١)

وكذهابهم إلى أن "عن" تأتى للاستعانة، كالباء، كما فى قوله تعالى: ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ (٢) وللتعليل...(٣).

بينما يرى البصريون "أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقياً واحداً" (٤)، لا يتجاوزه إلى غيره، ومن هنا منعوا "إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً" (٥).

وإن اضطروا إلى قبول ذلك – لعدم احتماله للتأويل – كان عندهم من قبيل الشذوذ فى النيابة (٦).

والاستعمال اللغوى، وكثرة الشواهد ترجح مذهب الكوفيين، وهو الذى مال إليه ابن هشام حين جعل "مذهبهم أقل تعسفاً"(٧).

ومنشأ هذا الاختلاف، يرجع فى حقيقته إلى عدم دراسة العلاقة بين الصيغة الفعلية، والحرف المستلزمة له عند إرادة تعديتها إلى مطلوبها، دراسة أسلوبية وافية تخرجه من هذه الإشكاليات، وتقف به عند الاستعمال الفعلى للمتعاملين باللغة تعاملاً مباشراً حياً.

وقد صدر رأى الذين يمنعون نيابة الحرف عن بعضها، عن مبدأ العلاقة التلازمية بين بغية فعلية معينة، وحرف جر معين، وقصر الاستعمال – فى كل تركيب وردت فيه تلك الصيغة – على ذلك الحرف اللصيق بها، وعدم جواز تجاوزه إلى غيره من الأحرف، وإن كان السياق يقبله، وإن حصل وحدث هذا التجاوز فلا بد له من محمل يحمل عليه، ولا يكون ذلك إلا بالتغيير الذى ينصب على الفعل، ويخرجه عن معناه الأصلى بوجه من وجوه التأويل المختلفة، حتى لا تتغير هذه العلاقة، ويظل الحرف لصيقاً بالصيغة التى حددوها له.

---

(١) الكامل: المبرد: ٣٥١/١، ٨٢/٢؛ مغنى اللبيب: ابن هشام: ١٩١، ٨٨٧.

(٢) سورة النجم: الآية ٣.

(٣) مدرسة الكوفة: د. مهدى المخزونى: ٢٨٣.

(٤) مدرسة الكوفة: د.مهدى المخزومى: ٢٨٣.

(٥) المرجع نفسه: ٢٨٤.

(٦) المرجع نفسه: ٢٨٤؛ مغنى اللبيب: ابن هشام: ١٥١.

(٧) مغنى اللبيب: ابن هشام: ١٥١.

بينما يستند رأى الذين يقولون: بنيابة الحروف بعضها عن بعض، إلى واقع الاستخدام، الذى يتمتع بنوع من الحرية فى تحديد العلاقات الترابطية بين الصيغ، والحروف، ويرون أن الصيغة قد تضام أكثر من حرف، وأن علاقتها بالحرف ليست موقوفة على حرف معين، وإنما الذى يحدد نوع الحرف المستخدم هو الصنعة – أى السياقات التركيبية – التى تتدخل فى قبول هذا الحرف أو ذاك.

والباحث يرى أن وراء هذه المشاكل اللغوية، تلك النظرة التى وجهها الدارسون إلى الصيغة، ومعاملتهم لها، وهى وحدة جامدة ميتة لا حياة فيها، وإعطاءها الأحكام وهى خارج السياقات اللغوية المجال الحى لدراستها، والحكم عليها، وإعطاءها ما يلزمها من أحكام.

وكثيراً ما نجد أحكاماً مطلقة تلحق بهذه الصيغ، وهى منفردة، لتطبق عليها فى حالة التركيب، على نحو ما نجد فى: أن "سأل" –مثلا–، هكذا منفردة – تتعدى بحرف الجر "عن"، وأن "شرب" يتعدى نفسه، وبحرف الجر "من"، وما إلى ذلك من الأحكام المشابهة، دون أن يراعوا– فى حالات كثيرة– أن الكلمة قد تكتسب بالتركيب أحكاماً تختلف مع الحالة التى جعلوها قاعدة، أو أصلاً لها فى الاستعمال.

ونحن لا ننكر أن بعض الصيغ قد تلزم حروفاً بعينها – لغرض التعدية– ولا تتجاوزها إلى غيرها، لكن ذلك لا يسمح بتعميم القاعدة على جميع الصيغ، واعتبار العلاقة علاقة تلازمية، وإلزامية، بين صيغة معينة، وحرف مخصوص، لا يفارق أحدهما الآخر، ولو ارتضينا ذلك لحجرنا على اللغة، والمتعاملين بها، ولما استطعنا التعبير عن كثير من المعانى التى يمكن أن تؤدى بصيغة فعلية واحدة، مع تغير أحرف الجر.

وما أوضح الرد الذى الذى أثبته "السيوطى" على تأويل " لقوله تعالى: "وقد أحسن بى" (١) بمعنى :لطف، لا لشئ إلا لأنه رأى أن أحسن لايتعدى بالباء، وإنما يتعدى بـ "إلى" فقط، ورفضه لهذا التأويل بقوله: "نقلت معنى الكلمة عما وضعت له... وأما نقل الكلمة فهو تأولك "أحسن بى" على لطف بى وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدى بإلى فى مثل قول القائل: قد أحسنت إليه ولا يقول أحسنت به، وجهلت أن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعانى كائنة فى الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر،

---

(١) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

وذلك أنك إذا قلت: خرجت، فأردت أن تبين خروجك مقارن لاستعلائك قلت: خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحى... فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم فى كل فعل أن لا يتعدى إلا بحرف واحد، ألا ترى أن "مررت" المشهور فيه أن يتعدى بالباء، نحو: مررت به، وقد يتعدى بإلى وعلى فتقول: مررت إليه ومررت عليه، وكذلك قوله سبحانه: "وقد أحسن ربى" (١).

فتحديد الحرف المعدى للفعل يجب ألا يتم والكلمات خارج السياق، وإنما يتحدد عندما يكون الفعل مرتبطاً مع مجموعة أخرى من الألفاظ التى تحكم علاقاته بغيره من الأسماء والحروف.

من اختلاف فى المعانى التى تتنوع بأختلاف الحرف

ووفقاً لرأى السيوطى، فإن اختلاف الحرف، وتبادله على الصيغة الواحدة، لم يحصل عبثاً، أو لمجرد إيجاد باب للتأويل، وشحذ الذهن فى مجال التفسير اللغوى – أو الفلسفة اللغوية–، وإنما مرد ذلك اختلاف المعانى التى تتنوع باختلاف الحرف. فالفعل عندما تتوار عليه "الحروف المتعددة لابد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على المعنى الآخر، وهذا بحسب اختلاف معانى الحروف "(٢).

وتصبح العلاقة حينئذ علاقة سياقية توافقية بين الصيغة والحروف ولا إشكال فيها، ولا رفض لها من قبل السياق، ولا تحتاج لتأويل.

فكل تركيب ورد سماعه، ولا مجال لرده من الناحية الاحتجاجية، والتوثيقية وجب قبوله كسياق متكامل يسمح بوجود هذا الحرف، ويعطيه أحقية الاستعمال أصلاً، حتى تنسجم مفرداته مع بعضها لتأدية معنى، ولا وجه لإخراجه عن ظاهره بالتأويل، كى يتوافق مع القياس المفترض، لأن السماع أولى، وأقوى من القياس، كما يقول ابن جنى:"الاستعمال إذا ورد بشئ أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس.

قال أبو على :..... فإذا ورد السماع بشئ لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع"(٣).

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو: السيوطى: ٣/١٧٥ – ١٧٦.

(٢) الكليات: لأبى البقاء: ٥/١٦٠.

(٣) المنصف:ابن جنى: ١/٢٧٩.

من أهمية السياق فى تحديد العلاقة الدلالية بين الفعل والحرف

ولدور السياق فى تحديد العلاقة بين الفعل، والحرف، ومدى توافقهما مع بعضهما، على الرغم من تغير الحرف، نسوق الشواهد القرآنية التالية:

قال تعالى: "وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم..."(١)، وقال "يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا"(٢)، وقال : "وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله " (٣)، وقال: "فضربنا على آذانهم فى الكهف سنيناً عدداً"(٤)، وقال: وخذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث"(٥).

فالفعل المستعمل واحد، وهو "ضرب"، واستخدم استخدامين مختلفين، متعدياً مباشرة، غير محتاج لمضافة حرف الجر، مرة. ومضاماً لأحرف الجر كى يتعدى بها مرة أخرى، واختلفت فى هذه المضامة، فطلب "فى" حيناً، و"على" حيناً آخر، و"الباء" حيناً ثالثاً – ولم يذكر معه المفعول –، ولا إشكالية فى هذه التعدية، ولا فى العلاقة الرابطة بين الفعل والحرف فى كل شاهد.

على أننا لو استبدلنا أحد الأحرف بالآخر فى واحد من الشواهد بعينه لاختلت العلاقة، ولحكمها النفور بين عناصرها، إذا أريد بقاء المعنى نفسه.

ولو بحث فى المعاجم أو سئل من له علاقة بهذا العلم، عن طريقة تعدية هذا الفعل، لكانت الإجابة: أنه من الأفعال المتعدية المباشرة، ولا يحتاج إلى حرف يسنده فى الوصول إلى مفعوله، وربما كان المثال، جاهزاً، ليمثل به وهو: "ضرب على زيداً".

وإذا حاول محاول تطبيق هذه القاعدة على الشواهد السابقة، وتم استبعاد أحرف الج، لاختل التركيب، وفقد المعنى، وقصر الفعل عن الوصول إلى المفعول مع محافظته على المعنى الذى يؤديه بوجود حرف الجر.

والشاهد الأخير يوضح أن الفعل أصبح فى حكم اللازم، لعدم وجود المفعول الذى تعدى إليه الفعل، فى السياق أصلاً لعدم الحاجة إلى ذكره.

---

(١) سورة النحل: الآية ٧٦.
(٢) سورة النساء: الآية ٩٤.
(٣) سورة المزمل: الآية٢٠.
(٤) سورة الكهف: الآية ١١.
(٥) سورة ص: الآية ٤٤.

إلا أن هذه الاستعمالات وما فى حكمها، لم تعجب- تقعيدياً – كثيراً من النحويين، فذهبوا فى تأويل ما استعمل وفق هذه التراكيب مذاهب شتى، وربما تجرأ بعض الحذاق وأول الشواهد السابقة تأيلاً يخرجها عن حقيقتها وقد نجد من يخلط بين تفسير النص، والعلاقات التركيبية له فيأول معنى الفعل السابق تأويلات مختلفة تبعاً لنوعية حرف الجر، حتى يتسنى له بقاء التلازم – المفتـــرض – بين الصيغة، وحرفها الخاص بها قائماً، كأن يقول : إن ضربتم مضمن معنى خرجتم أو جاهدتم – فى ىلآية الثانية-.

ومعنى يسيحون، أو يسعون – فى الآية الثالثة –، وما إلى ذلك من الأفعال اللازمة التى تسمح بوجود حرف جر معين – فى كل حالة – مع الفعل الذى قالوا- إنه متعد بنفسه أصلاً.

والشواهد السابقة تؤكد أن الحكم على علاقة الحرف بالصيغة، ودور الحرف فى التعدى يجب أن يكون من خلال السياق فقط، وأن الحكم على فعل ما بأنه يتعدى بحرف "كذا" أو بنفسه – هكذا بإطلاق الحكم – أمر لا تقبله طبيعة اللغة التى تتجدد كل لحظة فـــى تراكيبهـــا للوفـــاء بالمعـــانى المتجددة.

على أنه يمكن قبول القول: إن الصيغة دخل – مثلاً – يغلب عليها التعدى بحرف الجر "إلى" أو " فى" وأن صيغة "ضرب" يغلب عليها التعدى بنفسها، انطلاقاً من الناحية الكمية فى الاستعمال، على أنه ألا يكون ذلك دافعاً لرفض ما يمكن أن يضامها من أحرف فى تراكيب أخـــرى، مختلفـــة عنها فى تأدية المعنى.

ويظل رأى الكوفيين – ومن تبعهم – فى قولهم بنيابة الحروف عن بعضها – وإن كنا لا نتفق معهم فى وصف الظاهرة بـــ"النيابة"، أقرب إلى مراعاة دور السياق فى تحديد الحرف، وفى طريقة تعدية الفعل.

وفى نهاية هذا المبحث تجدر الإشارة إلى أن التعدية فى عمومها، سواء الناتجة عن الصـــيغة المباشرة، أو بالحرف هو وظيفة من وظائف السياق، أى أن الدور الأزل يكون للسياق، فى جعـــل الفعل متعدياً، أو لازماً متعد بحرف الجر، وتحديد نوع الحرف وعلاقته بالصيغة المضام لها لتـــتم تأدية المعنى فى أوضح شكل، وأفصح تركيب، فـــ " السياق " هو المكان الطبيعى لبيان المعـــانى الوظيفية للكلمات " (١)، وطرق تعديتها، وما يتعلق بها من مظاهر شكلية، أو دلالية، فكثيراً من

---

(١) مناهج البحث فى اللغة: د. تمام حسان:٢٣٣.

الأفعال المتعدية قد يفرض عليها السياق أن تقطع علاقتها بما هو من متطلباتها، وتصبح فى حكم اللازمة، لأن المعنى لا يتطلب مفعولاً به، وإنما ينصب اهتمامه على الحدث مجرداً، أو تبين فاعله، ولذا كثر فى الاستعمال حذف المفعول به، لا لأنه فضلة، كما يرى النحويون، لا قيمة له، وإنما لعدم القصد إليه فى التعبير أصلاً ، ويعامل " كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعولبه "(١)، كقوله تعالى: " وأنه هو أمات وأحيا "(٢)، وقوله تعالى " فأما من أعطى وأتقى "(٣).

فمفعول الإماتة غير مذكور، على الرغم من توافر شروط وجوده وتلبس الفعل به ضرورة، ولكن لما كان المعنى لامراد، بيان القائم بالفعل، أضرب عن ذكر المفعول، وجعل السياق الفعل يأخذ حكم اللازم.

وكذا مفعول: أعطى وأتقى، على الرغم من تعدى الأول – فى الأصل – إلى مفعولين، لكنهما لم يذكرا للسبب نفسه، وهو توجيه المعنى إلى "الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل" (٤)، وصار بسبب السياق "بمنزلة غير المتعدى... فلا يذكر له مفعول، ولا يقدر، لئلا يبتقض الغرض(٥)، ونقيض هذا حاصل – أيضاً- إذا استلزم المعنى ذلك، لتصل إلى مفعول لا مجال للهرب من وجوده داخل التركيب وهو ما تقوم به أحرف الجر والهمزة والتضعيف.

---

(١) شرح المفصل :ابن يعيش: ٣٩/٢؛ وانظر: الكشاف: الزمخشرى: ٢٥٠/٢، ٤٦٩ على سبيل المثال

(٢) سورة النجم: الآية ٤٤.

(٣) سورة الليل: الآية ٥.

(٤) شرح المفصل: ابن يعيش: ٣٩/٢.

(٥) الكليات: أبى البقاء: ٢٣/٥.

المبحث الخامس

من أهمية الحرف من حيث التجرد والزيادة وأهمية ذلك فى المعنى نماذج وأمثلة

قبل الحديث عن دور الحرف فى التعدى، سنتناول باختصار، مصطلح "التعدية" من حيث التعريف من المظاهر الشكلية للفعل، من حيث التجرد، والزيادة، وعلاقة مطلوب التعدية، بالمعنى.

ورد فى "تاج العروس"
"عدا (الأمر، و) عدا (عنه: جاوره، وتركه) وعداه الأمر (كتعداه) تجاوزه (وعداه تعدية: أجازه، وأنقذه) فتعدى، والتعدى: مجاوزة الشئ إلى غيره، ومنه: تعدية الفعل عند النحاة، وهو: جعل الفعل لفاعل، يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية – عند النحاة- بالنص المذكور، مقتصر على حال التعدية بحرف "الهمزة" الذى يعامل على أنه الأساسى فى التعدية بالحرف.

- قد عرف "ابن يعيش" مصطلح التعدية، بأنه:
" التجاوز، يقال: عدا طوره، أى: تجاوز حده، أى أن الفعل تجاوز الفاعل، إلى محل غيره، وذلك المحل هو: المفعول به"(١).

فالفعل المتعدى، وفقاً لهذا هو. "ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل" (٢)، ولا يتم تحصيل معنى الجملة – غالباً – إلا بذكر المتعدى إليه، أى : المفعول.

وتختلف الأفعال – أصلاً – فى التعدى، من حيث قوة وصولها إلى المفعول، فهناك الأفعال اللازمة التى لا يمكنها أن تصل إلى مفعول بصيغتها المجردو فقط، وهناك الأفعلا التى تتعدى إلى مفعول واحد – مباشرة –، وهناك ما يتعدى إلى مفعولين اثنين.

فالمتعدى لا يحتاج فى تعديته إلى وسيلة تساعده فى طلب مفعوله الأساسى الذى يصل إليه بصيغة المجردة، واحداً كان، أم اثنين، من جهة أنه " قوى فى العمل لا يحتاج إلى حرف

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش: ٦٢/٧.
(٢) شرح المفصل: ابن يعيش: ٦٢/٧.

الجر معه لتقوية عمله" (١)، ولا إلى " الهمـزة "، أو التضعيف، إذا تطلب معنى الجملـة ذكر هذا يظهر من الحد المرسوم له عند اللغويين والنحويين.

فاللزوم " فى اللغة: الملازمة للشئ، والدوام عليه "(٢). وهو فى الاصطلاح لا يختلف عـن هذا، فاللازم عند النحويين: " ما لم ينبئ لفظه عن " حلوله فى حيز غير الفاعل "، أو " ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر... أو لا مفعول له "(٣) أصلاً. فإذا أريد تعدية هذا النوع من الأفعال.

وكان المعنى محتاجاً إلى ذكر المفعول، أو تطلب المعنى ذكر مفعول آخر، غيـر المفعـول الأساسى، فى النوع الأول – وأعنى بها التعدية –، استخدمت لذلك إحدى وسائل التعدية المقويـة للفعل، والمعدية له، لتوصله إلى مطلوبـه، " وهى: الهمزة، وتثقيل الحشـو، وحـروف الجـر، تتصل ثلاثتها بغير المتعدى فتصيره متعدياً " (٤)، وبالمتعدى إلى واحد فتصـيره متعـدياً إلـى اثنين، وبالمتعدى إلى أثنين فتصيره متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، – فى أفعال محدودة –.

من وسائل تحديد المعنى الدلالى فى العربية نماذج وأمثلة

وسيتم فى هذه الدراسه تناول وسيلتين ممن هذه الوسائل، وهما: الهمـزة، وحـروف الجـر، باعتبارها ضمائم مستقلة –فى الأساس– عن الجذر اللغوى.

– الهمزة:

الهمزة إحدى الحروف الأساسية فى تعدية الفعل إلى مفعوله عندما يكون هذا الفعل ثلاثياً، "ولا يتعدى لو نطق به"(٥) . أو كان منطوقاً به، ولكنه لازم نحو ما فى قوله تعـالى: "والقـى فـى الأرض رواسى أن تميد بكم"(٦)، ونحو قوله تعالى: "أذهبتم طيباتكم فى حياتكم الدنيا"(٧).

فالهمزة استعملت مع الفعل "ألقى" لغرض التعدية– وإن كان لم يستعمل مجردا منها–.

---

(١) الكليات: معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبى البقاء: أيوب بن موسى الحسـينى الكفـوى، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصرى، دمشق (وزارة الثقافة) ط ٢ القسم٥ ص١٨٩.

(٢) لسان العرب: ابن منظور: ج ١٦ ص١٥: لزم.

(٣) شرح ابن عقيل: ٥٣٣/١.

(٤) المصدر السابق: ٦٤/٧.

(٥) رصف المبانى: المالقى: ٤٨.

(٦) سورة النحل: الآية ١٥.

(٧) سورة الأحقاف: الآية ٢٠.

بينما فى الآية الثانية الفعل " ذهب " مستعمل، وهو لازم فى صيغته المستعملة هذه، لكن الهمزة هى التى مكنته من طلب المفعول، والوصول إليه.

وإذا دخلت هذه "الهمزة " على الفعل المتعدى فى الأصل إلى مفعول واحد، زادته قوة وجعلت تأثيره يشغل حيواً أكبر فى الجملة بتطلبه لمفعولين ووصوله إليهما – مباشرة، بعد أن كان مقتصراً على واحد مثلما يظهر ذلك فى تعدية الفعل "ورث" – مثلاً – فى قوله تعالى: " وورث سليمان داود " (١) الذى نصب مفعولاً واحداً. وفى قوله تعالى: "وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم.."(٢) الذى احتاج بدخول الهمزة عليه إلى مفعولين مباشرة، ووصل إليهما بمعونتها.

كما عدت –إلى مفعولين– بعض الأفعال الثلاثية غير المستعملة فى التعدية إلى مفعول واحد – خلافاً للترتيب المفترض فى نقل الأفعال من منزلة إلى أخرى –من الهمزة– لأن معناها يستلزم عناصر ثلاثة فى الجملة: عاطى، وشئ معطى، ومعطى، ومعطى إليه، بغض النظر عن قابلية القواعد لهذه القفزة –ما دام المعنى يفرض ذلك– على نحو ما فى قوله تعالى: "إنا أعطيناك الكوثر"(٣).

وإذا ضامت –هذه السابقة– الفعل المتعدى إلى مفعولين تصيره متعدياً إلى ثلاثه مفاعيل، وذلك فى فعلين متفق عليهما وهما "أعلم، وأرى" واختلف فى بقية ما جاء متعدياً من أفعال ضمت إلى هذه الفئة، وهى: "ظن، حسب، زعم، خال، وجد".

فالجمهور على أنها لا تنقل إلى ثلاثة، من جهة أنها أفعال توجد فى فاعلها متوجهة إلى مفعول على هيئة ما كـ "ظننت زيداً قائماً" ولا يمكن أن يجعل الظن ملتبساً بهذا الفاعل من قبل فاعل آخر أى :بمعنى أنه لا يمكن –معنى– أن يقال:" أظننت محمداً زيداً قائماً" أى : جعلت فيه هذا الظن، يجمع بين ما تعدى إلى مفعوليه مباشرة، وما نصب مفعوله الثانى على إسقاط حرف الجر، كما يتضح من قوله:

"أعطى عبد الله زيداً درهماً...، ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله.....، ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة النمل: الآية ١٦.
(٢) سورة الأحزاب: الآية ٢٧.
(٣) سورة الكوثر: الآية ١.

استغفر الله ذنباً لست محصيه ... رب العباد، إليه الوجه والعمل

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت (فلانا) من الرجـــال...، فلما حذفوا حرف الجر، عمل الفعل، ومثل ذلك قول المتلمس:

آليت حب العراق الدهر أطعمه ... والحب يأكنه فى القرية السوس

يريد: على حب العراق.

زكما تقول: نبئت زيداً يقول ذاك، أى: عن زيد، وليست "عن، وعلى" بمنزلة "الباء" فى قوله: "وكفى بالله شهيداً"(١)، و "ليس بزيد" لأن "عن" و "على" لا يفعل بها ذلك(٢).

أى ليست من حروف الزيادة -كالباء- حتى تحذف من الكلام وإنما هى جزء أساســى فــى التركيب، ومساقة لتأدية وظيفة أساسية، وحيناً آخر، يلحق هذه الأفعال، بالأفعــال المتعديــة إلــى فاعيلها الثلاثة مباشرة، وليس عن طريق الحذف، والإيصال، وإن كان فى تمثيله قد استعمل الفعل مضعف، ولم يستعمل المضام للهمزة ففى: "باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثــة مفعــولين... لك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك"(٣).

وفى "باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين... قولك: نبئت. لأنه من الأفعال التى تحصل شرة من فاعلها، ولا تجعل فيه.

لكن الأخفش -على ما نقل عنه- يرى رأياً مخالفاً لما عليه جمهور النحويين، فقد ذهب إلــى حة نقل هذه الأفعال إلى المفعول الثالث، شأنها شأن الفعلين السابقين، وجعل هذا النقل من قبيل قياس الذى لا عبرة للسماع، وعدمه، فيه (٤).

إلا أن رأيه هذا قد رفض "لأن النقل مقصور على هذين الفعلين، دون سائر أخواتهما، وهــو المسموع من العرب " (٥)، واللغة فى حقيقة أمرها، سماع، أى استعمال فعلى، لا معادلات

---

(١) سورة النساء: الآية ٧٩.

(٢) الكتاب:سيبويه: ١/٣٧-٣٨.

(٣) المصدر نفسه: ١/٤١.

(٤) انظر: شرح الرضى على الكافية: رضى الدين الإستراباذى: ٤/١٤٢؛ شرح المفصل: ابن يعــيش: ٧/٦٦؛ مغنى اللبيب: بن هشام: ٦٧٨.

(٥) شرح المفصل: ابن يعيش: ٧/٦٦.

رياضية، صحيح أن القياس لا يرفض هذا النقل تقعيدياً، لكن المعنى لا يقبل ذلك، ولذا لم يستعمل هذا القياس، ولميدخل القواعد، لأن القواعد ضبط من الاستعمال، للاستعمال.

كما ألحق بهذين الفعلين – أعلم ورأى –أفعال أخرى استعملت ناصبة لثلاثة مفاعيل، باستعمال الهمزة حيناً، والتضعيف حيناً آخر، وهي: "أخبر، وأنبأ، وحدث" ومبرر الإلحاق متوفر لهذه الأفعال –بعكس المجموعة الأولى– إذ أن المعنى الكامن في "علم" يفهم منها هي أيضاً، فالإخبار، والأنباء، والتحديث، ما هو إلا إعلام بمضمون الإخبار، "لذا أجرى مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدى تعديته"(١).

لكن الظاهر من آراء النحاة، أن هذه الأفعال قد نصبت الاسم الثالث، بواسطة ظاهرة أخرى، غير التعدية، وهي: نزع الخافض، على الرغم من عدم وضوح رأي "سيبويه" في هذا الموضوع، كوضوح آراء من جاءوا بعده، فهو حيناً ينص على أنها منصوبة على نزع الخافض، في:
(....باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين).

زيداً أبا فلان، لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة، تعدى المفعول إلى اثنين"(٢).

وهو يشير بذلك إلى حالة إسناد الفعل للمجهول، وتحول المفعول الأول إلى حالة الرفع –نائباً عن الفاعل – ونصب الفعل لمفعولين.

فهذه النصوص تشير صراحة إلى التعدية المباشرة للفعل، سواء كانت بالهمزة،أو التضعيف، ولا تحمل أية إشارة، ولو ضمنية، تدل على ملاحظة حرف الجر، أو اعتباره جزءاً من عناصر التركيب، وهو ما دفع بعض النحاة –المتأخرين عن عصر سيبويه، وبالتالي مجاراته في هذا الإلحاق، وإلحاق بقية الأفعال بـ "أعلم، وأرى" وهو ما فعله "المالقي"(٣)، و"الزمخشري"(٤) و"ابن الحاجب"(٥)، و"ابن مالك"(٦)، و"ابن عقيل ".

---

(١) المصدر نفسه: ٧/٦٥.
(٢) المصدر نفسه: ١/ ٤٣.
(٣) انظر: رصف المباني: المالقي: ص ٤٩.
(٤) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٧/٦٥.
(٥) انظر: شرح الرضي على الكافية: الإستراباذي: ٤/١٣٥.
(٦) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/٤٥٥-٤٦١.

فأصبحت تعدية هذه الأفعال من وجهة نظرهم أثراً من آثار حروف الهمزة.

بينما ذهب بعض النحاة آخرين إلى مخالفة رأى سيبويه الثانى، ومن نهج على منواله، واعتبروا التعدية إلى ثرثة مفاعيل، مقتصرة على الفعلين الأساسيين فى هذا الباب.

ويمثل هذه الطائفة "ابن يعيش"(١)، و"ابن هشام" الذى ينكر نقل هذه الأفعال، بقوله: "ولم ينقل متعد إلى اثنين، بالهمزة إلى التعدى إلى ثلاثة.

فى "رأى" و"علم"(٢)، والرضى الذى يجعل هذا التعدى من باب ما سمى بالتضمين، حين حملها على معنى علم، "لأن الإنباء، والتنبئة" والإخبار والتخبير والتحديث، بمعنى الإعلام"(٣) لذا "ألحقت فى بعض استعمالاتها، بأعلم المتعدى إلى ثلاثة. وليس مما كان للهمزة، أو التضعيف، فيه، فضل النقل إلى المفعول الثالث.

ومبعث هذا الاختلاف، هو نظره كل فريق، وفهمه لنصوص "سيبويه". فالذين قالوا بنصب المفعول الثالث مع هذه الأفعال بواسطة حذف حرف الجر –النصب على نزع الخافض–، استمدوا رأيهم هذا من تمثيل "سيبوية" الأول، الذي نص فيه، على "تقدير حرف الجر".

أما الذين رأوا أن النصب –للمفعول الثالث– ناتج عن الفعل بواسطة الهمزة، أو التضعيف– زليس بالحرف المطروح–، فقد اعتمدوا على تمثيل "سيبويه" الثانى، وساعد وضع المثال – موقعياً– فى هذه الجمل، على القول بتعدية الأفعال بالهمزة، أو التضعيف إلى ثلاثة مفعولين،لأن وضع المثال بين جملتين فعلاًهما متعديان مباشرة، بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل، يفهم منه ضمناً أنه متعد مثلهما، ولو كان ترتيب الأمثلة مختلفاً عن المثبت، بأن وقع قوله: "نبأت زيداً عمراً أبا فلان" متأخراً عن تمثيل "أعلم" لكان الأمر مختلفاً.

ذلك أن تمثيله فى "باب الفاعل الذى تعداه فعله إلى مفعولين" لا يتعارض مع القول بأن هذه الأفعال متعدية بحرف الجر، فقد يمكن حمل النص على أنه ذكر الأفعال التى تضام ثلاثة مفاعيل، وهى آخر ما يمكن أن يصل إليه فعل، فجعل ما يتعدى مباشرة فى صدارة الأمثلة، ثم مثل لما

---

(١) انظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ٦٧/٧. ويجعل "حقيقة تعدى هذه الأفعال بيتقدير حرف الجر".

(٢) مغنى اللبيب: ابن هشام: ٤٢٧؛ وانظر: شرح شذور الذهب: ابن هشام: ٣٧٦.

(٣) انظر : شرح الرضى على الكافية: الإستراباذى: ١٤٢/٤– ١٤٣.

يصل إلى مفعوله الثالث بحرف الجر لكنه يمكن طرحه ونصب المجرور بعده، ولو استمر في ترتيب الأمثلة، المشتملة على هذه الأفعال بهذا الشكل، لكان الأمر محمولا على فهم الدرس للكتاب ، ولاعتبر الفعلان الأولان متعديين مباشر ، وما بعدهما متعد بواسطة حرف الجر ، لكن نصبة بعد ذلك ، في " باب المفعول الذلا يتعداه فعلة الى مفعولين " على ان الفعل لما كان يتعدى قبل بنائة للمجهول الى ثلاثة ، تعدى بعد بنائة للمجهول الى مفعولين ، لأن المفعول الأول صار فاعلا ، ونصه :

" وذلك قولك : نبئت زيدا ابا فلان . لما كان الفاعل يتعدى الى ثلاثة تعدى المفعول الى اثنين ... لأنك لو أدخلت هذا الفعل ، الفاعل وبنيته لة لتعداه فعلة " (١) عزز رأى القائلين بأن الأفعال متعدية بواسطة همزة النقل لا بحرف الجر المسقط .

على انه يمكن _ في غياب معرفة الحالة الأصلية للألفاظ التي وصلت الينا بهذا الشكل _ معاملة ما جاء منها مستعملا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بطريقتي التعدية مباشرة ، مرة ، وبحرف الجر ، مرة أخرى ، كـ " اخبر ، ونبأ" وما صاحبهما ، أن يعامل وفق احد احتمالين :

أما انه جاء مستعملا _ هكذا _ متعديا الى مفاعيلة الثلاثة بمضامة المهزة أو التضعيف ، دون ان يكون قد نقل من مرتبة انقص _ في التعدية _ من مرتبته هذه بواسطة الهمزة، لأنه لا يتوفر استعمال لهذة الصيغ مخالفا لما هي علية بالشكل المستعمل حتى يجزم أن التعديه كانت الهمزة ، ونقل افعل من التعدى الى مفعولين ، إلى التعدى الى ثلاثة مفاعيل.

إما أن هذه الأفعال ، من مجموعة الأفعال التي تستعمل استعمالين متماثلين في طريقة الوصول الى مفاعليها الثلاثة ، بواسطة الهمزة والتضعيف حيناً ، وبواسطة حرف الجر أخر ، وفقا للمعنى المراد ، ولقابلية انتضام لذلك وأن كان الباحث يميل الى اعتبار الوجه الأول ، وهو ان هذه الأفعال قد استعملت مهموزة ، ومضعفة ، متعدية الى مفاعليها الثلاثة من اصل وضعها وان ما جاء مصاحبا لحرف الجر ينظر اليه على انه وسيلة من وسائل التقوية والتأكيد للتعدية _ مراعاة التركيب في الطول _.

وإذا كانت الناحية الاستعمالية تجعل الهمزة ، اقوى حروف التعدية وأولاها ، فإن الواقع

---

(١) الكتاب : سيبويه : ٤٣/١

اللغوى يشيد فى بعض الأحيان عن هذا فقد جاءت أفعال كثيرة مضامة للهمزة المعدية كان من المفترض فيها ان تحدث معها تعدية لكنها لم تكسبها شيئا ، وإنما وردت لمجرد النقل ، اى نقل " الفعل من الثلاثى إلى الرباعى " (١) مع بقائه على حالته الأولى ، متعديا كان او لازما ، والأمر لم يخرج عن مجرد تعاقب للصيغتين على المعنى الواحد كما قال بذلك اللغويين ، الذى يثقون فى نقل الصيغتين معا ، وسلامتهما . من ذلك : " نحو : جد فى الأمر ، واجد ، وصدته عن ذلك كذا واصددته " (٢) .

ومن هذا النوع : " رتج الباب وارتجه ، اى : اغلقه " (٣) ، و"اصرفت" القافية أذا قويتها ، وأنشد :

*قصائد غير مصرفه القوافى *

فأما سائر الكلام ، فصرفت ، صرف الله عنك الاذى ، وصرفت القوم " (٤)

وإن كان ابن قتيبة قد رد هذا اللفظ _ كما ينقل السيوطى عنه _ ففى حديثة عما " لا يهمز والعامة تهمزه ..... صرفته عما أراد " (٥) وبعض الفاظ أخرى جاءت متساوية معة فى الاستعمال ، والحكم ، كـ : أو قفته على ذنبه ، وأكبه ، وأرعدت السماء .....

فاستعمال الهمزه من وجهة نظره ، استعمال عامى ، يجب الا ينظر الية ، لانه لا يرقى الى مستوى اللغة الفصحى ، المعول عليها فى التقعيد .

وذهب غير ، فى تأويل ما جاء مستعملا بالهمزه ، وبدونها _ دون فارق يذكر _ يذكر بأنه من المتروك الذى لم يعد مستعملا _ حينا _ او من الردئ الذى لا يستعملة من ملك قدرا من فصاحه ، ومن امثلة ما خضع لهذا التقييم :

" (غلق الباب يغلقة) من حد ضرب ، غلقا ، نقلها " ابن دريد " (لثغة او لغية رديئة)

---

(١) رصف المبانى : الملقى : ص ٤٩.

(٢) الخصائص: ابن جنى : ٢١٤/٢.

(٣) حاشية الصبان على شرح الاشمونى : محمد بن على ، القاهرة (دار الطباعة المصرية) ١٢٨٠ ، ٤٥٣/١.

(٤) المزهر: السيوطى : ٧٩/٢.

(٥) المصدر نفسه: ٣١٢/١_٣١٣ ؛ وانظر : أدب الكاتب ، لأبى محمد : عبد الله مسلم بن قتيبة ، ليدن (مطبعة بريل) ٩٠٠ ص ٤٠٠ .

متروكة (في أغلقه) فهو مغلق او نادرة ، وقد جاء ذلك فى قول الشاعر :

....

وهى لغة متروكة كما قالة الجوهرى ، قال ابو الاسود الدؤلى :

ولا اقول لقدر القوم قد غليت ولا اقول لباب الداالدار مغلوق

ولكن اقول لبابى مغلق وغلت قدرى وقابلها دن وابرايق " (١)

ونقل عن " الصحاح ..... غلقت الباب غلقا لغة رديئة متروكة " (٢)

ومن ذلك : مضئ ففى المزهر " ومن امثلة المتروك ، قال فى الجمهرة : كان " ابو عمرو بن العلاء " مضاضا يقول : كلام قديم قد ترك ، قال " ابن دريد " : وكان ان أمضى هو المستعمل " (٣)

وفى تاج العروس : (مضه الشئ) ..... (كأمضة) ..... وفى الصحاح : امضنى الجرح امضاضا إذا أو جعك وفية لغة أخرى : مضى الجرح ، ولم يعرفها " الاصمعى " ، وقال " ثعلب " : يقال : قد امضني الجرح ، وكان من مضني ، يغير الف . انتهى . ومثله فى المحكم ، وقال " ابو عبيده " : مضنى الامر ، وامضى ، وقال : امضنى ، كلام تميم " (٤) .

وعوملت الافعال التالية ، المعاملة نفسها فـــــ :

اشغل (٥) ، أمحق (٦) ، اوقف (٧) ، اجفا(٨) ، ارابنى (٩) قلت البيع كلها من اللغات

---

(١) تاج العروس : الزبيدى : ٣٨/٧ : " غلق "

(٢) المصدر السابق : ٢٢٥/١ .

(٣) المصدر نفسة : ٢١٨/١ ، وانظر : المخصص : لابى الحسن : على بن اسماعيل "ابن سيده" بيروت (دار الفكر) ١٩٧٨ ، ج١٤ ص ٢٥١ .

(٤) تاج العروس : الزبيدى : ٨٦/٥: "مضض .

(٥) انظر: المصدر نفسة : ٣٩١/٧: " شغل "؛ المزهر : السيوطى : ٢٢٤/١ ؛ أدب الكتاب : ابن قتيبة : ٣٣٩ .

(٦) انظر : المصدر نفسه : ٦٦/٧ " محق " المزهر : السيوطى : ٢٢٥/١ .

(٧) انظر : المصدر نفسه : ٢٩٦/٦؛ أدب الكتاب : ابن قتيبة : ٤٠٠ ؛ الهمزه : السيوطى : ٢٢٥/١، ٣١٣ ونقل جواز استعمالها فى موضعين فقط ، ج٢ص٩١_٩٢ .

(٨) المزهر : السيوطى : ٢٩١/١ .

(٩) المصدر نفسه : ٢٢٤/١

الرديئه او المتروكة .

وان كان بعض اللغويين يرى فى بعض منها اختلافان فى المعنى ، تبعا لتغيير شكل الصيغة ، فـــــ " أراب ..... صار صاحب ريبة ..... واما رابنى ، فتقول : جعل فى ريبة ..... وقال بعض اهل اللغة رابنى _ اذاتبينت منه ريبة واراب _ اذا اتهم بها ، ولم يتبين ، ولذا قـــال بعـــض الشعراء :

اخوك ان ربته ، قال : اما انما اربت ، وإن عاتبته لان جانبة " (١)

والباحث فى هذه الافعال _ التى راى الكثيرون انها من باب تساوى الصيغتين ، وتناوبهما ، فى الاستعمال _ سيجد ان اكثر منها يخرج من هذا الباب ولا يمكن _ بحال مـــن الاحـــوال _ ان يكون العربى المستعمل لهذه اللغة ، وقد اضاف _ الى صيغة معبره له عما فى نفسه_ حرفا زائدا ، لا لشئ الا لمجرد الرياده فى الصيغة.

والحقيقة ان كثير مما يظن انه متساو ، بزيادته مع المجرد فى المعنى ، يدخل _ واقعيا _ فى خلاف مع المجرد ، اذا لم يكن وجود الهمزة مساقا للتعدية .

فلدينا مثلا طردته ، أطردته متساوية فى التعدية ، وإن اختلفت فى الشكل ، والنـــاظر لأول وهلة يحكم عليها بالتساوى ، وهو ما قال به بعض المثبتين للتساوى بين " فعل وافعل " .

لكن عند التدقيق فى المعنى يظهر الاختلاف بينهما ، فالحقل الدلالى لكل منها يأخـــذ منحـــى مختلفا عن الاخر ، فطردته : نحيته ، " واطردته : جعلته طريدا هاربا " (٢).

وكذا " طلعت الشمس ، اى : بدت واطلعت عليهم : اى هجمت علـــيهم ، وشـــرقت : بـــدت ، وأشرقت : أضاءت " فالفعل المضام للهمزة يختلف عن معناه مجردا عنها بأصل الصـــيغة اى ان المهموز مستعمل لمعنى ، المجرد لمعنى .

والغالب فى استعمال هذه الصيغ _ عندما تكون متفقة معنى ، مختلفة شكلا _ اختلاف البيئـــة المكانية ، المستعمل فيها كل لفظ ، مما يجعل المجرد لهجة لقبيلة _ أو مجموعة قبائل _، والمزيد لهجة لقبيلة أخرى ، وفى الكتاب :

---

(١) المخصص : ابن سيده : ١٧٠/١٤ ؛ وانظر :الكتاب : سيبوية : ٦٠/٤ .

(٢) الكتاب : سيبوية : ٥٦/٤ ؛ وانظر : المخصص : ابن سيده : ١٦٧/١٤ ؛ الكامل : المبرد : ١٩٨/١ .

وقد يجئ فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد ، الا ان اللغتين اختلفتا . رغم ذلك الخليل . فيجئ به قوم على فعلت ، ويلحق قوم فيه الألف فيبنونه على أفعلت " (١) " ثم تختلط فتستعمل اللغتان " (٢) فيظن من ليس له دراية انها متساويات فى الاستعمال .

وبنظرة فى كتاب " الافعال " لابن القوطيه نجد مؤلفه ينص على أربعين فعلا ، جاءت على " فعلت وافعلت " والمعنى فيهما واحد نتيجة لاختلاف اللغات " اللهجات " بالشكل التالى :

أ- ما كان الاستعمال المطرد فيه (أفعل) وجاء فى لغه على (فعل) ، ورد منه خمسة أفعال هى :

حبست الفرس فى سبيل الله ، حرم الحاج ، كننت بمعنى : أخفيت ، رذت السماء ، مطرت " فى العذاب " والأعم مطرت فى الرحمه ، وأمطرت فى العذاب " (٣) .

ما كان الاستعمال فيه عكس الأول ، أي : المطرد فيه (فعل) ، وجاء فى لغة على (أفعـل) ، ورد منه ستة عشر فعلا ، وهى :

أهالة ، وأهديت العروس (٤) ، أعثرت ، أعلفت الدابة (٥) ، أحرمته ، أحقنـه (٦) ، أحرم (٧)، أكننته ، بمعنى : " صنته فى الكن ، وسترته " (٨) اسجرته (٩) ، ارجعت (١٠) (مرتين) ، ابرقت ، والثلاثى فى السماء افصح ، والثانى : لغة (١١) ، افتنـه (١٢) ، افتكـت (١٣) ، امشقته ، أمكر (١٤) .

---

(١) المصدر نفسة : ٦١/٤ .

(٢) المخصص : ابن سيده ١٧١/١٤ .

(٣) الافعال: ابن القوطية، تحقيق: على فودة مصر (مطبعة مصر) ط ١، ١٩٥٢، ص على التوالى ٤٠، ٤٣ ، ٦٤، ٩٦ ، ١٤٨ .

(٤) المصدر نفسة : ١٢ .

(٥) المصدر نفسة : ١٥ .

(٦) المصدر نفسة :٣٨ .

(٧) المصدر نفسة : ٤٣.

(٨) المصدر نفسة : ٦٤ .

(٩) المصدر نفسة : ٦٨ .

(١٠) المصدر نفسة : ٩٧ .

(١١) المصدر نفسة : ١٢٧ .

(١٢) المصدر نفسة : ١٤٠ .

(١٣) المصدر نفسة : ١٤١ .

(١٤) المصدر نفسة : ١٤٨ .

جـ - ما كان الاعم فى استعماله (أفعل) ، وجاء فى لغة على (فعل) ، ورد منه ثمانية افعـال هى :

سعده (١)، دحض (٢)، ترف (٣)، فلت (٤)، مرانى الطعام (٥)، ورس(٦)، ولع به (٧)، يفع (٨) .

د- ما كان على (فعل) فى لغة ، والمعروف ، على (أفعل) وورد منه أبعه أفعال، هى :

" ضب ،ظلم الليل ، زهى الثمر ، محشت النار الشئ " (٩)

هـ- ما جاء على صيغة (أفعل) فى لغة دريئة فعلان هما :

" احدرته ، فالثلاثى المعروف فيها، والرباعى لغة رديئة (١٠) ، و "أشغلنى" (١١) .

و- ما جاء على (لغية)، فعلان هما : أجملت الشحم (١٢)، أنعشه الله (١٣) .

ز- ما جاء على (فعل) فى لغة، والمشهور (أفعل)، فعل واحد ، يقال : نجحت الحاجة وطالبها .... لغة ،وانجحا المشهور.

حـ- ما جاء فى لغة غير موثوق بها - لعدم ثقة روايها - فعل واحد وهو قولم : " أنهبت الشـئ ... ونهبته لغة كرها "قطرب" وهو غير ثقة" (١٤) . أى : أن المهموز هو المستعمل ،والمجرد غير موثوق باستعماله .

ط- ما جاء على (أفعل) والاصل فيه أن يكون على (فعل)، ونسب الى لغة "لهجة، فعل واحد وهو : " أوقفت الدار والدابة : لغة تميمية " (٦) .

---

(١) المصدر نفسه : ٦٨.
(٢) المصدر نفسه : ١٢٣ .
(٣) المصدر نفسه : ١٣٤ .
(٤) المصدر نفسه : ١٤١ .
(٥) المصدر نفسه : ١٤٨ .
(٦) المصدر نفسه : ١٥٥ .
(٧) المصدر نفسه : ١٥٥ .
(٨) المصدر نفسه : ١٦١.
(٩) المصدر نفسه : ص على التوالى ٨٧، ١٢٠، ١٣٨، ١٤٨ .
(١٠) المصدر نفسه : ٣٨ .
(١١) المصدر نفسه : ٧٦ .
(١٢) المصدر نفسه : ٤٧ .
(١٣) المصدر نفسه : ١٠٧ .
(١٤) المصدر نفسه : ١٧٠ .
(١٥) المصدر نفسه : ١٥٧؛ وانظر : لهجة تميم وأثرها فى العربية الموحدة : د .غالب فاضل المطلبى ، العراق (وزاره الثقافة والفنون) ١٩٧٨ ص ١٨٨ .

ومن خلال " كتاب المخصص " تم استبعاد ثلاثين فعلا من دائره التساوى للصيغتين ، فى المعنى والاستعمال ، أربعة وعشرون فعلا – مرفوضة من الاصمعي .

وقد عزا بعض الباحثين الصيغ المزيده الى لهجة تميم، التى مالت (فى طائفة من الافعال الى استعمال بناء "أفعل") (١) مقابل ميل (غيرها من القبائل الى استعمال "فعل") فى المعنى ذاته ، جاعلا العلة فى ذلك " ميل تميم الى التخلص من توالى الحركات على الفعل (وتوالى المقاطع المفتوحة)" (٢)

ولقد كانت ظاهره استعمال الهمز، فى تميم، ظاهرة متفشية فى استعمالهم اللغوى ، حتى أنهم يهزون الكلمات ، التى لا مجال للهمز فيها بوجه من الوجوه، كـ " الشدؤة ، وسئه الفرس و... العالم ، والخأتم " (٣) ومئشار، نتيجة تأثير البيئة البدوية عليها.

فإذا استبعدنا اللغات المرفوضة ، والقليلة ، والرديئة ، وما نسب نسبا.

---

(١) لهجة تميم : غالب المطلبى : ١٨٠ .

(٢) المرجع نفسه : ١٨٤ .

(٣) المرجع نفسه : ٨٥؛ وانظر : دراسه فى صيغتى فعل وافعل : أحمد علم الدين الجندى ، مجله مجتمع اللغة العربية (القاهره) ج ٣٢ نوفمبر ١٩٧٣ ص ١٠٩ .

المبحث السادس

من زيادة المبنى وأهمية ذلك في زيادة المعنى

نجد اللغويين والنحويين العرب، يستخدمون البناء الثلاثى للكلمة أساساً معيارياً لمعاملة الكلمة من حيث التجرد، والزيادة، وجعلوا له صيغة مقابلة ثابتة ، أطلقوا عليها مصطلح " الميزان الصرفى " مكونه من جذر ثلاثى مركب من الفاء ، والعين واللام (فعل)"، وقابلوا أحرف الكلمة بهذا الميزان ، فالحرف الاول نظير للفاء والثانى للعين ، والثالث للام ، وقابلوا ما جاء على اكثر من ثلاثة أحرف وكلها أصلية بلام او لامين مضافين الى احرف الميزان الثلاثة اخرى ، واذا لم يكن احد هذه الحروف مكررا ، فان كان كذلك – ولا يكون الا فى العين او اللام – " كررنا مايقابلة فى الميزان " (١) .

وكان المستعملون للغة يعبرون عما فى نفوسهم من معان بهذه الصيغ .

ومع تطور الحياة وتشعب حاجياتها ازدادت تبعا لذلك حاجة الإنسان فكانت دافعا له لزيادة مفرداته اللغوية – فى مرحلة المتتابعة للتعبير عن هذه الحاجات ، الا انه اصطدم بعجز اللغة – فى بعض الأحيان – عن الوفاء فى التوفيق بين ما يتجدد فى ذهنه من مهان ،وما يدل عليها من ألفاظ فى أبسط صورة معبرة ، فلجأ إلى استغلال الجذر الواحد – المعبر عن معنى واحد – للتعبير عن أكثر من معنى بما يضيفه من أحرف حسن المعنى الذى يكمن فى نفسه فكان أن " احتفظ بالثلاثى كوحدة للمعنى " (٢)، و " زاد الاحرف للدلالة على حاجه الجديدة "(٣) .

ودخلت الزيادة هذه قسمى الكلام : الاسم ، والفعل ، الا انه لم يوجد بين معاني هذه الزيادات ، بل جعلت الحروف التى " ترد فى أسماء الأعيان تتضمن معنى حروف الزياده التى تزاد على الأفعال ومشتقاتها " (٤).

---

(١) الوافى الحديث فى فن التصديق: محمد محمود هلال ، البيضاء (كلية اللغة العربية جامعة بنغازى)ط ١٩٧٤،١ص٢٣.

(٢) تهذيب المقدمة اللغوية : أسعد على : ص ٧١ .

(٣) نشوء اللغة ونموها ... الكرملى : ص ١٥ .

(٤) ظاهرة الاشتقاق فى اللغة العربية : طنطاوى محمد داراز، مصر (مطبعة عابدين) ١٩٨٦ ص ٤٠٥ .

وسيتم تناول هذه الزيادات ومعرفة مدى ما تؤديه فى الكلمة التى تدخلها .

زيادة الحرف على الاسم

ان البحث فى زياده الحرف على الاسم ، والارتباط هذه الزيادة بتأدية وظيفة ما داخل اللفظ أمر لا يخضع لاطراد أو قاعدة عامة تحكمه ، إذا غالبا ما يفقد الرابط او العلاقة بين ما يمكن ان ينص علية على انه مزيد فية ، وبين أصله المجرد الذى يرجع إليه افتراضا – وبين تحديد هذه الزيادة فى لفظ واطرادها فى بقية الالفاظ، فعلى حين يمكن – بكل سهولة – أن يحدد اى باحث أن صيغة ما من صيغ الفعل مجرده ، او من مزيده ، وتحديد الأحرف التى أضيفت الى الصيغة – فى حال الزيادة وما أضافته من معنى ، وذلك بإعادة الصيغة الى الجذر المجرد، لا يمكنه تطبيق ذلك – بالقدر نفسه –فى صيغ الأسماء جميعا ، فالكثير من الأسماء " مما يعتبر مزيدا منها لا ترتبط بمجرد أكثر من صله لفظية مفترضة لا تمت إلى الاشتقاق بصلة ، فليس فى واقع اللغة " فكل " مما يمكن ان يتخذ أصلا لا فكل (أفعل)، وليس فيه كذلك (بطخ) أصلا (لبطيخ)" (١) .

فالأسماء – غير المشتقة – الدالة على الذوات، يمكن أن تأتى ثلاثية، ورباعية، وخماسية، ويمكن أن يضاف إلى كل بناء من هذه الأبنية بعض الأحرف، حتى يصل بناؤها الى سبعة أحرف، دون أن تضيف إليه معنى جديدا ، ودون أن تخرجة عن طائفة الأسماء .

أما فى الأسماء المشتقة ، من الزيادات فى الأسماء المشتقه واثر ذلك فى المعانى للدلالي ، فإن الزيادة تقوم بدور مهم فى التعبير عن معان متعددة ، مختلفة عن المعنى الاصلى للفظة وذلك بما تصفه من تنوعات، وتفريعات لهذا المعنى ، مما يمكن أن يؤدى باللفظة المجردة، دون وجود الزيادات الطارئة على الكلمة ، وإن تتوسى هذا التعبير فى بعض منها عند إطلاقها فى الذوات وتتوسى الوصف فيها كمحمود ومسعود ونصار وما أشبه ذلك .

وهناك أبواب بحالها – فى النحو – أو جدتها حروف الزيادة ولا يمكن التعبير عن معناها ذلك نحو : " اسم الفاعل ، اسم المفعول ، المكان .... "

فاسم الفاعل – مثلا – استخدمت فيه الزيادة استخداماً معينا للتعبير عن هذا المعنى بإضافة " ألف" بين الفاء والعين ، قياسا ، فى كل ثلاثي مفتوح العين ، وفى مكسورها ان كان متعديا نحو :

---

(١) الاشتقاق : ترزى : ٢٩٨ .

جلس فهو جالس ، وشرب فهو شارب، وهذه الإلف أحدى حرف الزيادة المطردة ، وقد أضفت على المادة الاصليهة معنى لا يمكن أن يحصل بدونها ونقلتها من طائفة الأفعال الى طائفة الأسماء.

وتقويم الميم – كذلك – بدور أساسي فى أيجاد طائفة من المعانى لا يمكن التعبير عنها بالمادة ألأصليه المجردة من زيادة هذه الحروف ، فلدينا اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الزائد على ثلاثة أحرف نجو : " مضارع " من ضارع ، ومجاهد من مجاهد ، و" مدحرج " من دحرج، واسم المفعول من الثلاثي المجرد ، نحو : منصور من نصر، ومن الزائد على ثلاثة أحرف نحو منظر من انتظر، جميعها تعتمد على حرف الزيادة " الميم " فى تأدية معناها .

وتقوم هذه الزائدة بالوظيفة ذاتها في اسم المكان، الزمان، والآلة

وتزاد " التاء على الاسم فتؤدى معنى فارقا فى الاسم الذي تدخله بما تضفيه عليه من دلالة على التأنيث ، لفظاً أو حكماً نحو: " طلحه" و"فاطمة" .

كما تعطى " التاء " وظيفة معنوية عندما تلحق " اسم المكان " وهى الدلالة على الشئ الذي يكثر بالمكان، فتجعلوا مفعلة، مثلاً – صفة ل" الأرض التي يكثر فيها الشئ " (١) نحو : معشبة أي كثيرة العشب و " مأسدة ومذأبة ومحياة ..." (٢)

كلما تزاد فى صيغة " فاعل " للدلالة على الكثيرة – أيضاً – فجعلوا " راوية " لمن يكثر رواية الحديث أو الكلام، ولتأكيد هذه الكثرة حين تلحض صيغة " فعال " نحو : " علامة" و "نسابة " لان المبالغة مستفادة من التضعيف وهذه التاء تأكيد لتلك المبالغة .

وتزاد " الياء " ثالثة فى كل اسم أريد الدلالة على تصغيره لفظا – لغرض ما من الأغراض المعنوية المتعددة – فتقوم بتأدية معنى، كان الأصل فيه ان يؤدى بكلمة واصفة ، نحو : صغير ، أو حقير وما إلى ذلك من الأغراض التي يؤتى من أجلها بالتصغير .

كما أن " الألف والنون " اللتين تزاد ان على آخر المصادر تقومان بتأدية صورة الحال لهذه المصادر، فكل ما ورد " على صيغة (فعلان) إنما تكون للاضطراب والحركة " نحو : (الغليان) و (الغثيان) فقابلوا بتولي حركات المثال، وتولى حركة الأفعال " (٣) من اجل خلق التجانس

---

(١) شرح المفصل : ابن يعيش : ٦/١١٠ . (٢) المفصل : الزمخشرى : ٦-١٠٩ بمتن شرح المفصل .
(٣) نظرية اللغة والجمال ف النقد العربى : تامر سلوم ، الاذقية (دار الحوار) ١٩٨٣ ص ٩٦ .

ومن الزيادات التي تحدد المعنى الدلالى نمازج وامثله

كما تقوم الزيادات فى بعض الأحيان بتحديد المسافة، على نحو ما يحصل فى التفريق بين أسماء الإشارة ، فهناك " ذا" و " ذه" للمشار إلية القريب " فإذا أريد الإشارة الى البعد اتى بالكاف وحدها، فتقول " ذاك " أو الكاف واللام نحو (ذلك) " (١)، وإن كان الغالب فى الاستعمال، الإشارة بـــ "ذاك" للمتوسط ، وبـــ "ذلك" للبعيد المدلول علية بحرف الزيادة " اللام " .

وتقوم بعض أخر الزيادة بمهمة تبيين العدد، كما فى المثنى والجمع السالم قياساً . فتستخدم " الألف والنون " أو " الياء والنون " للدلالة على المثنى بنوعية، المذكر والمؤنث.

وتستخدم " الواو والنون " أو " الياء والنون " للدلالة على جمع المذكر السالم، و " الألف والتاء " للدلالة على جمع المؤنث السالم وهى معانى تؤدى بأقل لفظ ، وأكمل معنى بواسطة هذه الزيادات.

من الزيادات فى الأفعال

تعتبر الزيادات السابقة ثانوية للزيادة فى الفعل – وإن وقعت فى الأسماء، فلعلاقة بعضها بالفعل ، وأعنى بها المشتقات – لأن الزيادة إنما يؤتى بها للتدليل على معنى من المعانى ، والمعانى بابها الأفعال، لا الأسماء، لذا كانت الأفعال " أقعد فى باب الزيادة من الاسم ..... لأن الزوائد لا تتمكن وتكثر فى الأسماء تمكنها وكثرتها فى الأفعال " (٢) نتيجة لما يتوارد على الفعل من معانى متعددة ، فهو يخبر به عن حدث وقع فى زمن ماض ، بصيغته المجردة ثلاثية كانت أو رباعية ، ويخبر به عن الحال ، أو الاستقبال ، ويطلب به تحصيل أمر ، ويدلك به على المشاركة فى تحصيله ، وهذه المعانى جميعها لا تتوفر فى المادة الأصلية المجردة – باستثناء المعنى الأول – فكان السبيل الوحيد للتعبير عن هذه الحالات أحد أمرين :

---

(١) شرح ابن عقل : ١/ ١٣٤ .

(٢) ظاهرة الاشتقاق : دنر از : ص ٣٤٢ .

أ- إما إيجاد صيغ جديدة تعبر كل صيغة منها عن معنى محدد من هذه المعانى .

ب- وإما استعمال الصيغة الأساسية للفعل لما يكمن فيها من معنى وتنويعها بزيادة معينة ، تؤدى كل زيادة معنى ثانوياً مضافا لما يتضمنه الجدر الأصلي، وهو الطريق الذي سلكته اللغة والمتعاملون بها في توسع معاني الكلمات للتعبير عن معان زائدة ، واتخذت هذه الزيادات مواقع متعددة داخل الكلمة سيتم تناولها باختصار .

من مواقع الأحرف الزائد

تتوزع مواقع الأحرف الزائدة ، بين أجزاء الكلمة ، فهي تقع صدراً وحشوا " وأشهر الصدور فى اللغة العربية حروف المضارعة، وهمزة التعدية المفتوحة .... ثم الحركة (الألف) والنون الساكنة فى أول الانفعال ، والحركة والسين والتاء فى الاستفعال ، والتاء المفتوحة فى تفعل وتفاعل ، والتاء والميم فى تمفعل كتمنطق " (١) .

وأشهر الأحشاء " تاء الافتعال " (٢) والألف فى " فاعل " كما تقع متلازمة موزعة فى موقعين من الكلمة " كالألف والتاء " في " افتعل " و" تفاعل " والألف فى " أفعال " ، والألف والواو فى " أفعول " و " أفعوعل " و الألف والنون " فى أفعنلل " .

وأصبح كل زيادة من هذه الزيادات " تعطى الأفعال خصوصيات معنوية ، بل قد يجد من الزيادة فى الافعال معان جديدة " (٣) ، ولم تدخلها من قبل على ما سنرى فى بعض منها .

من معاني الدلالية للألف نماذج وأمثلة

نجد " الألف " أولاً ، على الفعل الثلاثي المجرد فتضفى عليه معان جديدة لا يحتويها فى دلالته الأولى ، المقتصر على الحدث ، والزمان ، منها : أن صيغة " أفعل " – بزيادة – تؤدى معنى الوجود فى علاقة الفعل بالمفعول كما فى : " أحمدته وأبخلته " (٤) .

---

(١) مناهج فى اللغة : تمام حسان : ص ٢٢١

(٢) المرجع نفسه : ص ٢٢٢

(٣) الفعل زمانه وابنيتة : د. إبراهيم السمرائى ، بغداد (ساعدت جماعة بغداد على نشر) ١٩٦٦ ص ١٠٢ ،

(٤) الوافي الحديث : هلال : ص ١٣٢ .

إذ جعلت المعنى الكامن فى الجذر الثلاثي لهذين الفعلين وهو " الحمد " والبخل " ملتبسا بالمفعول ، وأغنت عن جملة كاملة تؤدى هذا المعنى وهى " وحدت " .

كما تؤدى معنى : " الصيرورة " أى نسبة الفاعل إلى الفاعل إلى معنى الفعل فى حال التجرد كما فى " أغد البعير إذا صار ذا غدة " (١) . والسلب ، أى إزالة ما تلبس به الفاعل فى الأصل – إذا كان مما يمكن أن يزال عن ، على نحو ما يتضح فى : أشكيت المحتاج إذا أزلت شكواه .

كان يحول هذا البناء معنى الفعل المجرد إلى معنى الحينونه أى : بلوغ الشئ مرحلة يستحق معها تحصيل الفعل ، وإيقاعه عليه كما فى أحصد الزرع ، اى : بلغ الحصاد ، وحان أن يحصد " (٢).

وتؤدى هذه الزيادة – أيضا – معنى التعريض ، وذلك بجعل مفعول الفعل معرضاً ، وقابلاً لوقوع معنى علية ، أم لم يقع نحو " أقبرت العدو جعلت له قبراً أولا " (٣) .

وغير ذلك من المعانى ، كالكثير ، والتمكين ، والدخول فى الشئ زماناً ، أو مكاناً ، وغير ذلك مما تناوله كتب الصرف بالتفصيل. أعظم دور تقوم به هذه الهمزة – فى حالة زيادتها – ما توجده من ترابط وتداعى بين أجزاء الجملة وما تضيفه عليها من طلب لعنصر آخر غير موجود قبلها ، وذلك عندما تضام الفعل اللازم لتنقله الي درجة أقوي فى علاقته بمكونات جملته فتصيره متعديا ومتطلبا لمفعول مباشر بعد ان كان مقتصرا على تطلب فاعله فقط ، أو متعديا الى اثنين بعد أن كان مقتصرا على مفعول واحد فقط ، أو متعديا إلى ثلاثه مفاعيل بعد أن كان متعدياً لاثنين فقط وذلك فى باب "أعلم وأرى" .

---

(١) شرح مختصر العزى : تأليف : مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الكويت (ذات السلاسل) ط ١ ، ١٩٨٣ ص ٣٦ .

(٢) المرجع السابق : ١٣٣ ؛ وانظر : نزلة الطرف : الميدانى : ص ١٤ .

(٣)المرجع نفسه : ١٣٢ .

المبحث السابع

من المعاني الدلالية للحروف دراسات لغوية من خلال نماذج أمثلة

تعتبر أحرف المضارع من الحرف التي تدخل فى علاقة توافقية مع الزيادة وتقوم بدور كبير مع إضافة معان زائدة على الفعل المجرد منها ، فعندما تضامه تنقله من زمن المضي ، الى زمن الحال ، وتحولة من فعل دال على مجرد احدث الى فعل دل – من بدايته – على نـوع فاعلـه ، وعدده فالهمزه عندما تزاد على الفعل – صدرا – تحدد أن مبناه يدل على الحـدث ، مضـارع ، مسند لمفرد متكلم مذكر ، أو مؤنث نحو : " اكتب " وعندما تزاد علية " النون " تحدد أن هذا الفعل مرتبط بأكثر من اثنين – أو مفرد معظم لنفسة – صادر من حاضرين على نحو ما فـى " نقـوم بواجبنا على أكمل صورة " .

وزيادة " الياء " تدل على أن هذا الفعل ، المعبر عنه ، مسند لفاعل غائب مذكر مفـرداً ، أو لجمع الإناث الغائبات .

وزياده " التاء " توجه الفعل للمخاطب بجميع أعداده ، ونوعيه وللغائبه والمفردة ومثناها .

وهذه المعانى جميعها لا تتوفر للصيغة الأصلية المجردة دون هذا الضمائم .

ويقبل الفعل الذي ضامته هذه الزيادات ، وغيرت الى الحال أو الاستقبال بعـض الزيـادات الأخرى لتؤدي دوراً مهما فى تحديد زمنه ، فإذا أريد حصر هذا الزمن فى الفعل بدقة أكثر تحديداً ، احتيج إلى زيادة بنائه حسب المعنى المطلوب . فإذا أريد به الحال – ظل كما هـو – وأغنـت الزيادة السابقة عن ذلك ، أما اذا اريد به المستقبل القريب زيد على بنائه حرف " السين " الى تؤدى معنى الزمن القريب – فى الاستقبال – من زمنه الأول – الحال – وإذا ريد به زمنا أكثر بعـداً – فى الاستقبال – احتيج الى زياده حروف أكثر ، وهو ما يكمن فى " سوف " التى تدل – معنـى – على زمن " أكثر تراخياً من زمان السين لزيادة حروفها ، فكأنهم جعلوا زيادة الحرف دالة علـى زيادة المعنى " (١) .

---

(١) انظر: المراجع السابقة صـ : أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب: عصام نور الدين، بيـروت (المؤسسـه الجامعية) ط ١، ١٩٨٢ ص ١٤٦ – ١٥١ .

و من المبانى التي أدت فيها الزيادة دوراً أساسياً فى الدلالة على معنى جديد لم يحتو عليه المبنى أولا ، ما أضفيته زيادة الألف – وسطاً – فى " فاعل " على الصيغة المجردة منها فقد تحولت بها من فعل ماض دال على مجرد الحدث ، إلى مبنى يدل على أكثر من جهه – حسب اختلاف حركة عينة – فهى تؤدى معنى الاسمية والفعلية إذا تدل بكسر عيمها – على " اسم الفاعل " من الفعل الثلاثي المجرد مثل " فاهم " وتدل على فعل الامر من الثلاثى المزيد بالألف كما واضب على الدرس "(١).

أما بفتح عينها ، فإنها تجعل الصيغة مؤدية معنى المشاركة فى تحصيل الفعل – بين اثنين فأكثر فى فعل واقع منهما فى سبيل التبادل ، وتجعل بناء الجملة يختلف معنى عما انعدمت منه هذه الزيادة ، فالمعنى – مثلا – فى جملة : " ضرب محمد علياً " ينحصر فى جهة واحدة من جهات فهم الحدث ، وهى : علاقته بمحمد كفاعل و" علي " كمفعول ، أي : وقوع الفعل من " محمد " على " على " .

بينما فى " ضارب محمد علياً " تتحول هذه العلاقة بين أجزاء الجملة إلى التبادل بين الفعل وبقية أجراء الجملة فى علاقة المفعولية، فكل واحد من الاسمين فى حقيقته فاعلا ومفعولاً فى آن واحد ، وإن حتمت التركيبة الشكلية للجملة اعتبار الأول فاعلاً واعتبار الثانى مفعولاً ، لكن الصناعة لا تمنع أن يتغير أن التركيب ويصبح الأول ثانيا و الثانى أولاً ، لأن المعنى يوضح أن الفعل وقع من كل منهما سوسيه دون قصره على واحد بعكس الجملة الأولى .

إضافة إلى ذلك فإن هذه الزيادة تجعل الصيغة دالة على ترديد الفعل – الذي دخلته – وحصوله أكثر من مرة .

وتضاف " التاء " الى هذا التركيب – أولاً – فتوسع المعنى فى الصيغة التى تدخلها وتجعلها مؤدية لمعنى أكثر ، فتصبح دالة – دلالة أوضح – على المشاركة الصريحة ، فى تحصيل الفعل – بين اثنين أو أكثر ، مع تطلب التضام بين أجزاء الجملة حرفا آخر حتى يستقيم التركيب – بعكس صيغة فاعل التي تتضام مكونها مباشرة ، دون واسطة – ولابد لهذا الحرف من دلالة محددة حتى يصح وجود ، وهى " المعية " المعبر عنها بـ (الواو " أو (مع) – إذا لم يكن الفاعل ضميرا

---

(١) الفعل المضارع فى ضوء أساليب القران : د. عبد الله الحسينى هلال ، مصر (مطبعة السعادة) ط ١، ١٩٨٤ ص ٤٩.

متصلاً ، كـ " تناقشنا " – لأن الزيادة فى هذه الصيغة قد قصرت بها درجة عن " فاعل " فى التعدى ، فهى لا تأتى إلا متعدية لواحد أو لأزمة فإذا كان فاعل متعدية لاثنين ويصح معها أن تانى جملة مثل : " نازع محمد علياً الحديث " فإن " تفاعل " لا تقبل هذين المفعولين ولا يصح إلا " تنازع محمد وعلى الحديث " فإن " تفاعل " لا تقبل هذين المفعولين و يصح إلا "تنازع محمد وعلي الحديث " ، لأن الاسم الثانى فاعلا حقيقة ، والفصل بينهما " أنك إذا قلت : "ضاربت زيداً" فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبته فكأن الفعل لك دونه .

وأنت إذا قلت : تضارب زيد وعمرو ، فإنما تعطق بالواو، ولا تقول " تضارب زيد وعمراً ....." (١) ولا يجوز تعديته – عندما يكون " فاعل متعدياً لواحد إلا فى حاله ، وهى " إذا لم يكن المفعول فاعلا فى المعنى نحو : " تقاضيتة الدين ، وتناسيت الحديث " (٢) ، أى مما لا يصح أن يقع منه الفعل .

كما تعطى هذه الزيادة للصيغة معنى آخر فقد تتحول بها معناها السابق ، لتجعلها مؤدية لمعنى التكلف فى الفاعل ، وذلك بإظهاره متصفاً بمعنى الفعل " وهو منتف عنة نحو : تجاهلت ، وتغافلت ، أى أظهرت نفسي الغفلة التى هى أصل تغافلت ، فتغافل على هذا لايهامك الأمر على تخالطة وترى من نفسك ما ليس فيك منه شئ أصلا " (٣) .

كما تؤدى بعض المعانى الاخرى فى الفعل الذى ضامته ، كالدلالة على التدرج فى وقوع الفعل على نحو ما فى : " توادت الأخبار " (٤).

وقد ترد لا لشى إ لمجرد المطاوعة " فاعل " نحو باعدته فتباعد ، أو لمعنى صيغة أخرى كـ " تفعل نحو : تعاهد وتعهد ... ويجئ بمعنى أفعل نحو: تخاطأ وأخطأ وتساقط وأسقط " (٥).

ولن كان الواضح أن الصيغتين يختلفان عملاً إذ أن " تساقط " – مثلا – تجعل الحدث مرتبطاً بالفعل مباشرة – أى واقع من الفاعل – والصيغة لازمة لا تتطلب مفعولا بينما فى " أسقط " الأمر

---

(١) المنصف : ابن جنى ١/ ٩٢ .

(٢) المصدر نفسه : ١/٩٢

(٣) بنية الفعل فى شفافية ابن الحاجب : عصام نور الدين : ص ١٥٧ .

(٤) المرجع نفسه : ١٥٨ .

(٥) نزهة الطرف: الميدانى: ص ١٧ وانظر: المرجع الصابق : ١٥٨؛ الوافى الحديث هلال : ١٤٢.

مختلف ، فالصيغة متعدية وما كان فاعلا فى الصيغة الاولى يصبح مفعولا مع هذه الصيغة كما يتضح ذلك فى " تساقط الثمر " و " أسقطت الشجره الثمر " ويمكن حمل ما جاء وفق النص السابق مما كانت فية الصيغة الفرعية " تفاعل " متساوية مع الصيغة " فاعل " أو " افتعل " أو " تفعل " أو " افعل " على أنه من اختلاف الاستعمالات المكانية أو ما يعبر عنه باللهجات .

من المعاني الدلالية لزيادة الألف والسين والتاء نمازج وأمثلة

هذه الأحرف الثلاثة – مجتمعة – على الفعل الثلاثي المجرد – صدراً – فتضفى عليه معاني زائدة، يختلف بها عن صيغته المجردة ، وتحوله إلى تأتى في أكثر أحوالها للدلالة على طلب تحصيلب الفعل وتصبح هذه الزيادة دالة على بعض السعى والتسبب فى إيجاد الفعل وتهئ الصيغة لقبول هذا المعنى " لان الحروف رتبت حسب المعنى : فوهب ، وسقى وطعم ، كل فعل منها يدل على معنى من غير طلب " (١) وليست سوى (أخبار بأصول فاجأت عن الفعل وقعت ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولاإعمال فيها ... فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالة عليها " (٢) اصبح المعنى يستلزم تغيير الصيغة " إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسبب لها ، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالة عليها أحرفا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدمة لها ، والمؤدية إليها : نحو : " استوهب ، واستسقى ، واستطعم أى طلب تحصيل هذه الأفعال.

الاجابه إلية ، فتبع الفعل السؤال والتسبب لوقوعه فكما تبعت أفعال الاجابة أفعال الطلب ، كذلك تعيت حروف الأصل الحروف الزائدة التى وضعت للالتماس والمسألة " (٣). فالألف والسين والتاء زوائد فى " استفعل " ثم تأتى بعدها الأحرف الأصلية " الفاء " والعين ، واللام . وفق المعنى الموجود هناك وذلك أن الطالب للفعل ، والتماسه والسعى فيه والتالي لوقوعه تقدمه ، ثم وقعت.

---

(١) العلاقة بين الصوت والمدلول : عبد الكريم مجاهد : " كتاب المورد : مجموعه مقالات " بغداد " دار الشؤون الثقافية وزارة الإعلام " ط ١ ، ١٩٨٦ ص ٧٠

(٢) الخصائص : ابن جنى : ١٥٤/٢ ؛ وانظر نظريات ابن جنى وموقف المحدثين منها : د. أمين فاخر ، حولية كلية الانسانيات (جامعة قطر) العدد (١) ، ١٩٧٩ ص ١٩٧

(٣) المصدر نفسة : ١٥٤/٢ .

ومن ذلك:

كما تأتى هذه الأحرف مؤدية لبعض المعاني الأخرى عندما تتصل باسم – في الأصل – تحولت إلى معنى الفعلية ، وتضفى عليه صفة الأصل الذي اشتق منه ، كما فى : " استحجر الطين أى تحول إلى الحجرية " (١) و " إن البغاث بأرضنا يستنسر " (٢) أى يتحول الى صفات الحجر ، والنسر .

وتؤدى هذه الزوائد معنى اتخاذ الفاعل ، معنى الفعل حالة من حالاته نحو : استلام الرجل إذا اتخذ الدرع لباسا له . ومعنى : اعتقاد صفة الأصل – أى أصل معنى الفعل – فى المفعول وتضافه بها نحو : استكرمته " أى اعتقدت فيه الكرم " (٣) وهو ما عبر عنه " ابن جنى " بـ " الإصابة " أى الدلالة على المفعول حين " تصيبه على هيئة ما ، نحو : " استعظمته " أى أصبته عظيماً ، "استكرمته" أى " أصبته كريماً " (٤) . زمما كان للزيادة فيه قيمة كبرى ما تؤديه زيادة " التاء الساكنه " على آخر الفعل من دلالة على نوعية الفاعل وخلق التجانس ، والمطابقة بينة وبين الفعل ، وتتضح هذه القيمة عندما يكون الفاعل مختلفا عن الشكل المطرد قياسياً – من ناحية الجنس – كأن يكون مؤنثا ولا علامة – فى لفظ – تدل على تأنيثه كـ " هند وزينب " أو العكس بأن يكون مذكرا معنى وهو مؤنث فى لفظ ، كـ " طلحة وعروة " فتصبح هذه الزيادة الوسيلة الوحيدة لمعرفة تأنيث الفاعل – معنى – من عدمه ، لأن المعيار التقعيدي لا يمنع " جاء هند " مثلا ، كما لا يمنع " جاءت طلحة " وفقا لنظواهر الشكلية لكل اسم من هذه الأسماء .

لكن بزيادة هذه اللاحقة أو بانعدامها نوعية الفاعل دون أى اعتبار لشكله ، وتصبح مضامتها للفعل داله على تأنيب الاسم الواقع بعدها ولو كان مذكراً لفظيا .

---

(١) شرح مختصر التصريف العزي : التفتازاني : ص ٤١ ؛ أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب : عصام نور الدين : ١٦٦ .

(٢) أبنية الفعل ..... : ١٦٦ ؛ تهذيب التوضيح : احمد مصطفى المراغي : محمد سالم على ، مصر (المكتبة التجارية الكبرى) ط ٩ قسم الصرف ، ج ٢ ص ٣٦ .

(٣) الوافى الحديث .... : هلال : ص ١٥٣ .

(٤) المنصف : ابن حنى : ٧٧/١ .

الجانب الثانى من جوانب زيادة المبنى

جوانب زيادة المبنى هو ما يقع فى عين الفعل من تصعيف يؤتى به لغرض معنوى يضاف إلى معنى الجذر الاصلى – غالبا عوضا عن تكرير الفعل بكامل ، وأوضح صيغة تطرد فيها العلاقة بين زيادة المبنى وزيادة المعنى – فى هذا الجانب – هى صيغة وجولت " (١) بما يضفيه تكرار العين فى الصيغة من دلالة على تكرير الفعل ، والمبالغة فى تحصيلة ، على العين فى الصيغة من دلالة على تكرير الفعل ، والمبالغة فى تحصيلة ، على نحو ما يوضحه ابن جنى فى قولة :" من ذلك أنهم جعلوا تكرير العين فة المثال دليلا على تكير الفعل ، فقالوا : كسر ، وقطع ..... وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام .... ، فلما كانت الأفعال دليلة العاني كرروا أقواها ، وجعلوه دليلا على قوه المعنى المحدث به وهو تكرير الفعل ، كما جعلوا تقطيعه فى نحو : صرصر وحقحق دليلا على تقطيعه " (٢)

وأصبحت هذه الصيغة معيارية لكل فعل ثلاثي – يراد التنصيص على تردده والمبالغة فى تحصيلة ، حتى أن " سيبويه " نص على أن استعمال هذا الوزن " همنا لتبيين الكثير " (٣) ، وأنة " بناء خاص للتكثير " (٤) فى المعنى الفعلى " .

من المعاني الدلالية للزياده فى الفعل الرباعي دراسات لغوية نماذج وأمثلة

تختلف الزيادة فى الفعل الرباعي عنها فى الثلاثي ، فإذا كان الثلاثي يقبل الزيادة فى جميع صيغة ، ولأغلب حروف الزياده نتيجة للمتسع فى جذوره لقبول الحرف ، والحرفين والثلاثة ، فإت الرباعي يختلف كثيرا عنه فى قبول هذه الأحرف ، فهو يرفض قابلية الأحرف الدلالة على الطلب (أس ت) مجتمعة لتجاوزه بها الحد المسموح له مبنى ، ولا يقبل " الميم لخروجة من طائفة الأفعال ، وكذلك " الهاء" و " الواو" فلم يبق له من الاحرف ألا " الألف والنون والياء والتاء واللام

---

(١) الشافية : لابن الحاجب: (ابنية الفعل فى شافية ابن الحاجي: الملحق الأول) ص٢١٩ وانظر: الممتع فى التصريف: ابن عصفور الاشبيلى، تحقيق: فخر الدين قباوى بيروت (دار الافاق الجديدة) ط ٣، ح٣ صـ ١٨٩ .

(٢) الخصائص : ابن حنى : ١٥٥/٢ .

(٣) الكتاب : سيبوية : ٦٤/٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٥/٤ .

" التى يمكنه قبول زيادتها – خارجة عن معنى المضارعة باستثناء الياء – ولذا لم يأت من أوزانه المزيدة بحرف إلا (تفعلل) ومن المزيدة بحرفين إلا "افعلل " و افعنلل " (١) نتيجة لقلة تصرفه الناتجة عن " قلته فى الكلام ، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها " (٢) ، مع ما يفرضه وقوف بنائه وقوف بنائة عند البناء السداسى من عدم زيدته على خمسة أحرف حتى يتسنى بقاء الكلمة عند حدود بنائها القاسي المسموح به ، فى حالة ما أريد استعمالها للدلالة على المضارعة ، وهو ما يتوفر لها فى صيغة " تفعلل " فنستطيع التعبير عن هذا البناء مضارعا بيتفعلل نتفعلل ..... نحو : يتدحرج ..... ، دون اى مساس بالحروف الأصلية ، أو الحرف الزائد بينما نجد الصيغة قد استنفدت حقها فى البناء الآخرين ، ووصلت إلى أقصى ما تسمح به القواعد الصرفية وهو السداسى ولم يبق أى مجال لها بالزيادة أو التصرف من حهة اللفظ على الرغم من أنها لا تزال تقبل معنى المضارعة المعبر عنه بالأحرف السابقة – إلا باستبدال أحد الأحرف المزيدة أصلاً ، إذا أريد التعبير عن المعنى ، ولما كانت زيادة " النون" قد أتت لتادية معنى معين وهو " المطاوعة " وزيادة " اللام " قد جاءت عرض معنوى – أيضا وهو التكثير، كما فى " اقشعر و " اكفهر " (٣) والألف فى اليناعين زيدت لغرض لفظي ، وهو : التوصل إلى النطق بالساكن ، وكانت واقعة أولا ، وهو المحل الذى تطلبه أحرف المضارعة أصبح الأمر يستلزم عند أضافة حرف من أحرف المضارعو حذف الالف ، وإحلال هذا الحرف محلها ليؤدى معناه – بانعدام الحاجة إلى الألف – دون إخلال بالقاعدة العامة لعدد أحرف الصيغة فى أكمل حال.

لذا يمكن القول إن ما زيد على الرباعي ليؤدى دورا معنويا فى صيغته وهو أحرف المضارعة الأربعة ، والنون للمطاوعة ، وتضيف اللام الأخيرة فى الكلمة للتكثير ، ولا يستطيع غيرها من أحرف الزيادة دخول هذا النوع من الأفعال .

---

(١) انظر : الوافى الحديث ..... هلال : ص ١٢٨ .

(٢) شرح المفصل : ابن يعيش : ١٤٥/٩.

(٣) انظر : الصغ والخماسية ..... مزيد إسماعيل : ص ٢٥.

خاتمة

وفيها أهم النتائج العلمية التى سجلتها فى كتابي هذا على النحو التالي :-

- وضحت فى البحث أنمن الحروف العربية ما تساعد على تنويع المنى الدلالي على العربية من خلال نماذج وأمثلة تطبيقية.
- ووضحت من خلال دراسة نصية أهمية ذلك فى العربية من خلال نماذج وأمثلة.
- وذكرت طرفان من أهمية السياق فى تحديد المعنى اللغوى فى العربية دراسة ولالية من خلال نماذج وأمثلة.
- ذكرت أراء بن عصفور ، و المالقي ، و ابن هشام ، و ابن قتيبة ، والزنحشرى من خلال نماذج وامثله.
- وذكرت طرفا من مظاهر دور الحرف العربي فى تحديد المعنى الدلالي فى العربية من خلال نماذج وأمثلة تطبيقية.
- وتكلمت عن طرف من أساليب النداء الدلالية.
- ومن الحروف التى تضاف إلى الجملة وتودي معنى إضافيا.
- ومن المعانى الدلالية للبت ، ولعل ، ولكن دراسة دلالية من خلال نماذج وأمثلة.
- وذكرت طرفا من أهمية السياق والحروف فى تحديد لمعنى الدلالي فى العربية من خلال نماذج وأمثلة.
- ومن الحروف ومن معاني الحروف التى تضم إلى الفعل المضارع وتؤدى معنى دلاليا لا يؤدى بغيرها دراسة دليه نماذج وأمثلة.
- ومن المعانى الدلالية لحروف الجر فى اللغة العربية دراسات دلالية نمازج وأمثلة.
- ومن المعانى الدلالية التى يدل عليها الحرفي العربية دراسات لغوية.
- ومن اختلاف المبانى التى تتنوع باختلاف حروف الجر فى العربية.
- و من أهمية السياق فى تحديد المعنى الدلالي من حيث الدلالية.
- و من أهمية السياق فى تحديد العلاقة الدولية بين الفعل فى تحديد المعنى اللغوي نماذج وأمثلة.
- ومن وسائل تحديد المعنى الدلالي فى العربية نماذج وأمثلة.

- ومن أثر اللهجات العربية فى منع المعنى الدلالي فى العربية نماذج وأمثلة.
- من زيادة المبنى وأهمية ذلك فى زيادة المعنى نماذج وأمثلة.
- ومن زيادة الحروف على الاسم من الزيادات فى الأسماء المشتقه نماذج وأمثلة.
- من أهمية الزيادات التى تحدد المعنى الدلالي فى العربية دراسات دلالية من خلال نماذج وأمثلة.
- ومن أهمية الزيادات فى الأفعال وأثر ذلك فى تحديد المعنى الدلالي نماذج وأمثلة.
- ومن المعاني الدلالية للألف نماذج و أمثلة.
- ومن الدلالية لحروف المضارعة نماذج وأمثلة.
- ومن المعاني الدلالية لزيادة الألف والسين والتاء نماذج وأمثلة.
- ومن المعاني الدلالية للزيادة فى الفعل الذي زارعن ثلاثة أخرف نماذج وأمثلة.
- وذكرنا طرفا من أهمية حروف المعنى فى الدلالة اللغوية.
- ومن الربط بين الأفعال ومفعوليها نماذج وأمثلة.

هذا وبالله التوفيق،،

المؤلف

أ.د/ رمضان يوسف حسن رمضان

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية – بجامعة الأزهر

المصادر والمراجع

- القران الكريم.
- أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب عصام نور الدين بيروت ١٩٨٢م.
- ادب الكاتي لأبى محمد بن عبد الله بن مسلم بن قيتبة ليدن ١٩٠٠م.
- أزاهير الفصحى لعباس ابو السعود القاهره دار المعارف (الطبعة الأولى).
- أسراء العربية لأبى بكر الأنباري القاهره ١٣٨٧هـ.
- إملاء ما من به الرحمن لبى البقاء البكرى بيروت ١٩٧٩م .
- الاشباه والنظائر لجلال الدين السيوطى القاهرة ١٣٥٧هـ.
- الاشتقاق لفؤاد حنا ترزى بيروت ١٩٩٣م.
- الأضرار فى اللغة لأبى بكر محمد بن القاسم بن الأنباري القاهرة ١٣٢٥هـ.
- الأضداد فى كلام العرب لأبى الطيب عبد الواحد على تحقيق غزه حسن دمشق عام ١٩٦٣م.
- الأغاني لأبى الفرج الاصفها فى القاهره ١٣٧٧هـ.
- الأفعال لابن القوطية القاهرة ١٣٧٧هـ.
- الإنصاف فى سائل الخلاف لابن الانبارى القاهره ١٣٨٧هـ.
- التضاء فى ضوء اللغات السامية د . ربحى كمال بيروت (دار النهضة) ١٩٧٥م.
- التطوير اللغوى التاريخى د . ابراهيم السامرائى بيروت ١٩٨١م.
- الجنى الداني للمرادى القاهرة ١٣٥٧هـ.
- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جنى القاهرة ١٣٥٧هـ.
- الدلالة الزمانية فى الحملة العربية د. على جابر المنصورى بغداد ١٩٨٤م.
- الزمان فى النحو العربى د . كامل ابراهيم بدوى الرياض ١٤٠٤هـ.
- الشافية لابن الحاجب القاهرة ١٣٥٧هـ.
- الصاحبى لأحمدين فارس القاهرة ١٣٥٧هـ.
- الصيغ الرباعية والخامسية . مزيد اسماعيل نعيم دمشق عام ١٩٨٣ م العرقة بين الصوت والمدلول عبد الكريم مجاهد بغداد ١٩٨٦ م.

- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين سليمان بن عمر العجيلى القاهر دار حياء الكتب العربية الطبعة الأولى.
- الفعل المضارع فى ضوء أساليب القرآن الكريم د عبد الله الحسيني هلال القاهرة ١٩٨٤م.
- الفعل زمانه وأبنيته د. إبراهيم السامرائى بغداد ١٩٦٦م.
- الفلسفة اللغوية والالفاظالعربية جورجى زيدان القاهرة ١٩٦٩ م الكامل فى اللغة الادب لابى العباس المبرد بيروت ١٩٩٧م.
- الكتاب لسيبويه القاهرة عام ١٣٥٧هـ.
- الكشاف لمحمود عمر الزنحشرى القاهرة ١٣٧٧م.
- الكليات معجم فى المطلحات والفرق اللغوية لأبى البقاء أيوب بن موسى اللغوى تحقيق عدنان درويس دمشق الاولى.
- اللغة العربية معناها د . تمام حسان القاهرو ١٩٩٧م.
- المخصص لابن مسير على ابن اسماعيل القاهرة ١٣٥٧هـ.
- المزهر فى علوم اللغة لجلال الدين السيوطى القاهرة ١٣٩٧هـ.
- المعجم العربى نشأته وتطوير د . حسين نصار القاهرة م.
- المقتصب لأبى العباس المبرد بيروت عام الكتب الطبعة الثانية.
- الممتع فى التصريف لبن عصفور الاشبيلى تحقيق فحلا الدين فباوة بيروت عام ١٩٧٧م
- المنجد فى اللغة لأبى الحسن على بن خمزة الهنائى تحقيق القاعرة عام ١٩٧٦م.
- النصف لأبى الفتح عثمان بن جنى القاهرة عام ١٩٥٤م.
- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى بيروت عام ١٩٨٤م.
- الوافى الحديث فى فن التصريف د . محمود هلال القاهرة ١٩٧٤م.
- تاج العروس لمحمد مرتضى الحسينى الوبيدة القاهرة ١٣٠٠١هـ.
- تهذيب التوضيح احمد مصطفى المراغى المطبعة التجارية الطبعة الأولى.
- تهذيب المقدمة اللغوية د أسعد على القاهرة ١٩٧٧م.
- حاشية الصبان على الاشمونى محمد بن على القاهرة ١٩٨٠م.
- حوار مع العلايلى مسجلة الفكر العربى مارس اللغة الاولى عام ١٩٧٩م.

- دراسة فى صيغتى فعل وأفعل د. احمد علم الدين الجندي مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام ١٩٧٣م.
- دراسات فى فقه اللغة د . صبحى الصالح بيروت ١٩٦٢ م.
- رصف المبانى فى شرح حروف المعاني احمد عبد النور المالقي دمشق ١٩٨٥ م.
- شرح أبيات مغنى اللبيب د . عبد القادر البغدادى دمشق ١٩٧٤ م.
- شرح ابن عقل على الفية ابن مالك تحقيق محد محى الدين عبد الحميد القاهرة الطبعة الأولى.
- شرح الرضى على الكافية . رضى الدين الاستراباوى القاهرة ١٩٧٧م.
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام القاهرة ١٣٩٧ هـ.
- شرح شواهد المغنى لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى بيروت عام ١٣٩٧م.
- شرح مختصر التصريف مسعود عمر التفتازاني الكويت ١٩٨٣م.
- شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم نشوام بن سعيد الحميرى ليدن ١٩٥٣م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور طبعة القاهرة ١٣٩٧ هـ.
- ظاهرة الاشتقاق فى اللغة العربية طنطاوى محمد دار طبعة القاهرة ١٩٨٦م.
- فقه اللغة على عبد الواحد وافى القاهرة مطبعة نهضة مصر الطبعة الاولى.
- كلام العرب د . حسن ظاظا بيروت طبعة ١٩٧٦م.
- لسان العرب لبن منظور الافريقى القاهرة عام ١٣٨٧م.
- بهجة تميم وأزها فى العربية د . غالب المطلبى بغداد ١٩٧٨م.
- مجاز القارن لأبى عبيره معمر بن المثنى تحقيق محمد فؤاد سزكين القاهرة عام ١٩٥٤م.
- مجمل اللغة لأبى الحسن احمد بن فارس تحقيق هادى حسن الكويت عام ١٩٨٥م.
- مدرسه الكوفة د . مهدى المخزمى القاهرة ١٣٥٧ هـ.
- معانى الحروف لأبى الحين على بن عيسى الرمانى القاهرة ١٣٩٧ هـ.
- معانى القرآن لأبى زكريا الفراء القاهرة عام ١٣٦٧م.
- معجم الافعال المتعدية بحرف . موسى بن محمد الملياني بيروت عام ١٩٧٩م.
- مغنى اللبيبلابن هشام القاهرة ١٣٥٧ هـ.
- مناهج البحث فى اللغة د. تمام حسام الزر البيضائ.
- نزهة الطرف فى علم الصرف احمد محمد الملياني طبعة بيروت عام ١٩٨١م.

مطابع جامعة المنوفية

- نشور اللغة العربية ونموها واكتمالا لانيتاس الكرملى القاهرة ١٩٣٨م.
- نظريان ابن جنى وموقف المحدثين منها د أمين فاخر هولية كلية الانسانيات جامعة قطـر العدد ١ لعام ١٩٧٩م.
- نظرية اللغة والجمال فى النقد العربى د . تامر سلوم اللاذقية عام ١٩٨٣م.
- همع الهوامع لجلال الدين السيوطى القاهرة عام ١٣٧٧هـ.